٤

دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية

إعداد
د/عبدالغني أحمد عبدالله دومان - أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية — صنعاء
أ/ طه أحمد قايد مرشد - مدرس المحاسبة بجامعة ذمار
ورئيس قسم المحاسبة بالجامعة الوطنية

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن، وتحديد مدى ادراك عينة الدراسة (المراجعين الداخليين ومفتشي البنك المركزي اليمني) لأهمية ذلك الدور، وتحديد تأثير دور المراجعة الداخلية على تعزيز الحوكمة في تلك المصارف في ظل الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، وفي ظل وجود إشراف فعال من قبل لجنة المراجعة في المصرف، وفي ظل وجود رقابة فعالة من قبل السلطة الإشراقية(البنك المركزي)، وفي ظل وجود المراجع الداخلي والمفتش المصرفي المتخصص صناعياً(نوعياً).

واعتمدت الدراسة في تحقيق ذلك على استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم جمع البيانات من مصادرها الأولية، ومن ثم صياغة الفرضيات لاختبارها إحصائيا، وتصميم أداة الدراسة (استمارة الاستبيان) وتوزيعها على العينة (المراجعين الداخليين في المراكز الرئيسية للمصارف الإسلامية العاملة في اليمن والمفتشين المصرفيين في المركز الرئيسي للبنك المركزي). وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي ***(SPSS)*** لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود إدراك كبير من قبل المبحوثين لأهمية دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في ظل (التطبيق الفعال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية، وجود إشراف فعال من قبل لجنة مراجعة كفؤة ومستقلة، وجود رقابة فعالة من قبل البنك المركزي اليمني، وجود المراجعين الداخليين ومفتشي المصارف المتخصصين صناعياً(نوعياً). كما أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية حول جميع محاور الدراسة من حيث متغير جهة العمل فيما عدا اختلاف آراء المبحوثين حول المحور المتعلق بتأثير التخصص النوعي للمراجع الداخلي.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، الحوكمة، المصارف الإسلامية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقدمة:

شكلت الأزمة المالية عام ٢٠٠٨م نقطة تحول حقيقية في حوكمة الشركات، حيث أدت إلى زيادة أهمية موضوع الحوكمة في الشركات والمؤسسات المالية نتيجةً لكثرة الفساد الإداري والغش والتهرب الضريبي وتقارير الإفصاح المزورة وإفلاس بعض المؤسسات المالية.

وتعتبر الحوكمة منظومة رقابية هامة من شأنها الكشف عن الاحتيال وتجنبه وحماية حقوق كل أصحاب المصالح في المؤسسات، إذ أن تطبيق مبادئها يساعد المؤسسات على تجنب الأزمات المختلفة قبل وقوعها فهي تمثل علاج وقائي للحد من الغش والتلاعب في المؤسسات، وعلى العكس من ذلك قد يؤدي ضعف هذه المنظومة إلى الانهيار المالي للمؤسسات. وهذا ما تعرضت له كبرى الشركات العالمية على سبيل المثال لا الحصر انهيار شركة إنرون للطاقة وشركة وورلد كوم للاتصالات، وسنجد على مستوى اليمن مثلاً حالة إفلاس البنك الوطني للتجارة والاستثمار والذي تسبب إفلاسه بالكثير من الخسائر في الاقتصاد الوطني في اليمن وضياع حقوق الكثير من المساهمين والمودعين.

مفهوم الحوكمة:

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة لمصطلح (Corporate Governance)، وقد تم اقترح استخدام هذا المصطلح من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وأصبح المصطلح المتداول في هذا المجال، أما الترجمة العلمية التي تم الاتفاق عليها لهذا المصطلح فهي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة (يوسف، ٢٠٠٧: ٤).

وعرفها (على وشحاتة، ٢٠٠٧: ١٧) بأنها "مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة بما يحقق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل التصرفات الاقتصادية للإدارة فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها لتحقيق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل".

ويرى (الوردات، ٢٠١٤: ١٨٤) أن مفهوم الحوكمة يتلخص في الشفافية والوضوح والإفصاح والرقابة والمساءلة، والتي من شأنها تحديد المسئوليات وتحديد العلاقات بين كافة الأطراف لتحقيق الرؤيا والرسالة للمؤسسة كي يتم إدارة مواردها بكفاءة وفاعلية واقتصادية.

أما حوكمة المصارف عرفها (حماد، ٢٠٠٨: ٥٠٢) بأنها"مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المصرف من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فتعرف الحوكمة في المصارف بأنها منظومة إدارية ورقابية متكاملة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة ومجلس إدارة المصرف والمساهمين وغيرهم من الأطراف، حيث يتم تحديد الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الأطراف،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتعمل منظومة الحوكمة على توفير إطار لوضع استراتيجيات المصرف، وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيق تلك الاستراتيجيات، ورقابة الأداء (OECD Principles، 2004: 11).

كما عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة المصارف بأنها "الطريقة التي يتم بها تنظيم شئون وأعمال المصارف من قبل مجالس إدارتها والإدارة التنفيذية والتي تحدد الأساليب السليمة في وضع أهداف واستراتيجيات المصارف وعملياتها اليومية وتحقق مبدأ المساءلة أمام المساهمين وتراعي حقوق ومصالح الأطراف ذات العلاقة والقواعد والتعليمات الصادرة عن السلطة الرقابية وحماية مصالح المودعين وما يتطلبه ذلك من ضرورة تطوير نظم قوية لإدارة المخاطر" (دليل حوكمة المصارف في الجمهورية اليمنية، ٢٠١٤: ٨). وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن الحوكمة منظومة رقابية شاملة ومتوازنة فهي تحقق هدفين أساسيين هما: حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة وأصحاب المصالح ومراعاة حقوق كل منهم، والتركيز على الأداء الجيد للمصرف وأخذ المخاطر الخاصة بالنشاط المصرفي في الاعتبار عند إدارة ورقابة العمل المصرفي.

ركائز الحوكمة:

تتمثل ركائز الحوكمة في المؤسسات ومنها المصارف في ثلاثة ركائز أساسية وهي السلوك الأخلاقي، والرقابة والمساءلة، وإدارة المخاطر، وتعتبر هذه الركائز ذات أهمية شديدة في تدعيم حوكمة المؤسسات، ويتضح ذلك من خلال الشكل (١) لتفريعات ركائز الحوكمة كما يلي: (حماد، ٢٠٠٨: ٤-٥) و(القاضي وآخرون، ٢٠٠٨: ٣٥-٣٧):

السلوك الأخلاقي	الرقابة والمساءلة	إدارة المخاطر
ضمان الالتزام السلوكي من خلال: الالتزام بالأخلاق الحميدة. الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد. التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمؤسسة. الشفافية عند تقييم وعرض المعلومات. القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة.	تفعيل إدارة أصحاب المصلحة في إنجاح المؤسسة. أطراف رقابية عامة مثل هيئة سوق المال، ومصلحة المؤسسات، والبورصة، والبنك المركزي في حالة المصارف. أطراف رقابية مباشرة: المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجين. أطراف أخرى: الموردون، العملاء المستهلكون، المودعون، المقرضون.	وضع نظام إدارة المخاطر. الإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.

شكل (١) (ركائز حوكمة الشركات) المصدر(القاضي وآخرون، ٢٠٠٨: ٣٧)

كما أن الحوكمة في المصارف التقليدية والإسلامية ترتكز بالإضافة إلى ما سبق على عناصر أساسية لابد من توافرها حتى يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على الأداء، ومن هذه العناصر تشريعات الحوكمة الدولية والمحلية بشأن المصارف، والمعايير المحاسبية الدولية، ومبادئ مجلس الخدمات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المالية الإسلامية كما في حالة المصارف الإسلامية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب (يوسف، ٢٠٠٧: ١٣).

دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة:

لما كانت المحاسبة والمراجعة ترتبط على المستوى المهني أو المستوى التنظيري بالحكومة باعتبارها من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً وتأثراً بها، فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة والمراجعة، وتعتبر مبادئ وإجراءات الحوكمة ذات أهمية كبيرة في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، كما أن المراجعة الداخلية تُعد من المحاور الأساسية لتفعيل الحوكمة، ويتعين على أي مؤسسة أو مصرف من أجل إنتاج قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية والإفصاح والمصداقية، القيام بتفعيل وظيفة المراجعة الداخلية، ولضمان تنفيذ ذلك، لابد من وجود التنظيم الإداري المتكامل اللازم لتطبيق الحوكمة، الأمر الذي يفرض على إدارة المؤسسة مراعاة الآتي:(نسمان، ٢٠٠٩: ٤٣).

- أن يكون لدى المؤسسة نظام محكم للمراجعة الداخلية وأن يتعاون في وضعه مجلس الإدارة مع إدارة المؤسسة، وأن يتولى تنفيذ هذا النظام إدارة المراجعة الداخلية، وأن يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسئول متفرغ بالمؤسسة ويكون من القيادات الإدارية بها ويتبع مباشرة العضو المنتدب، كما يكون له الاتصال مباشرة والتشاور مع رئيس مجلس الإدارة ويقوم بحضور جميع اجتماعات لجنة المراجعة، كما يكون تعيين وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد معاملته المالية بقرار من العضو المنتدب، على شرط موافقة لجنة المراجعة.
- أن تكون لمدير المراجعة الداخلية الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه، وأن يقدم مدير إدارة المراجعة الداخلية تقريرا ربع سنوي إلى مجلس الإدارة وإلى لجنة المراجعة عن مدى التزام المؤسسة بأحكام القانون والقواعد المنظمة لنشاطها وكذلك عن مدى التزامها بقواعد الحوكمة، وأن يصدر تحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية وأسماء مديرها ومن يعاونوه بقرار واضح ومفصل ومكتوب من مجلس الإدارة.
- وضع نظم لتقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر في المصرف ولتطبيق قواعد الحوكمة بها على نحو سليم، وأن يتم وضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية بناءً على تصور ودراسة للمخاطر التي تواجه المؤسسة، على أن يستعان في ذلك بآراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري المؤسسة وأن يتم تحديث متابعة وتقييم تلك المخاطر بشكل دوري.
- أن تكون إدارة المراجعة الداخلية على شكل إدارة أو فريق من المستشارين أو الممارسين يقدمون خدمات مستقلة وموضوعية للمراجعة الداخلية أو خدمات استشارية لإدارة المؤسسة تصمم بغرض إضافة قيمة لها وتحسين عملياتها، وتساعد خدمات المراجعة الداخلية المؤسسة في تحقيق أهدافها بتوفير مدخل منظم ومنطقي لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والعمليات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرقابية، ومتابعة تطبيق مبادئ الحوكمة، كما أنها مسئولة عن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية التي تشمل رقابة كفاية وفاعلية العمليات وسلامة التقارير المالية .

ووفقاً للمعايير المهنية لممارسة المراجعة الداخلية، يُتوقع من إدارة المراجعة الداخلية ممثلةً بمديرها أو رئيسها التنفيذي القيام بمجموعة من الأنشطة المستمرة لضمان فاعلية دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة كما يلي: (جمعية المدققين الداخليين،٢٠١٢: ج ٣-٢٣).

- إعداد دليل (نظام) المراجعة الداخلية في المؤسسة والحصول على مصادقة الإدارة العليا على هذا الدليل وكذلك الحصول على موافقة مجلس الإدارة، أو لجنة المراجعة، أو السلطة الإشرافية المناسبة في المؤسسة، على أن يكون هناك تقييم دوري لدليل (نظام) المراجعة الداخلية في المؤسسة للتحقق من أن غرض نشاط المراجعة الداخلية وسلطاته ومسؤولياته كما هي مبينة في هذا الدليل، والتحقق من مدى وفائها بالقدر اللازم لتحقيق أهداف وظيفة المراجعة الداخلية، ويتم تبليغ نتائج هذا التقييم الدوري إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.
- تبليغ خطة مهام المراجعة الداخلية وأي تعديلات على هذه الخطة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا لاعتمادها، وتبليغ الموضوعات الهامة المتعلقة بالمراجعة الداخلية ونتائجها في الوقت المناسب، مع جمع وتوثيق المؤيدات الكافية في حالة وجود احتيال أو أعمال غير قانونية أو تضارب في المصالح، وتبليغ مجلس الإدارة وبصورة منتظمة عن مؤشرات الأداء الرئيسية في المؤسسة.
- مناقشة المواضيع التي تنطوي على مخاطر ذات تأثيرات كبيرة مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ومساعدة الإدارة العليا ومجلس الإدارة في تقييم مدى كفاءة عمليات إدارة المخاطر المعمول بها في المؤسسة واقتراح التحسينات المناسبة لضمان استمرار كفايتها وكفاءتها وفاعليتها.
- التحقق من موقع إدارة المراجعة الداخلية في إطار الهيكل التنظيمي للمؤسسة وهل يعكس أو يضمن هذا الموقع استقلالية نشاط المراجعة الداخلية في المؤسسة كجزء من عملية إدارة المخاطر الكلية، بالإضافة إلى التحقق من التبعية الوظيفية لإدارة المراجعة الداخلية والتي يُفترض أن تكون لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة أما التبعية الإدارية لإدارة المراجعة الداخلية فيُفترض أن تكون للإدارة العليا.
- متابعة وتقييم تقيد المؤسسة بالمنهج الأخلاقي المتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه النشاط، في جميع استراتيجياته وأنشطته واتصالاته ويشمل هذا التقييم وجود دليل أو مرجع موثق للأخلاقيات ومدى تطبيقه، ودعم بناء ثقافة الوعي بالمسائل المتعلقة بالاحتيال وتشجيع التبليغ عن أي تجاوزات حاصلة في المؤسسة، وتقييم المناخ الأخلاقي السائد في المؤسسة وفي مجلس الإدارة وتبليغ نتائج هذا التقييم للسلطة العليا المناسبة.
- التأكد من أن المؤسسة لديها سياسات كافية فيما يتعلق بالنواحي الحرجة والحساسة (مثل: نواحي التعامل بالأدوات المالية المشتقة) وأن المؤسسة تتقيد بهذه السياسات، وتقييم الآليات المتبعة في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المؤسسة والخاصة بإبلاغ مجلس الإدارة بالنتائج والأمور المتعلقة بالمراجعة الداخلية حيث تُعد هذه الآليات جزءً من نشاط المراجعة الداخلية لذلك يجب تقييمها ورفع نتائج التقييم إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة. ويشمل هذا التقييم التأكد من وصول معلومات بلاغات المراجعة الداخلية إلى المستويات الإدارية المعنية بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب وخاصة فيما يتعلق بتقارير الإبلاغ عن المخاطر والتهديدات المحتملة والسلوكيات غير القانونية.

- متابعة استجابة إدارة المؤسسة للأجهزة الإشرافية والرقابية ومنها البنك المركزي كما في حالة المصارف وتبليغ مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في المؤسسة بنتائج هذا التقييم، ومتابعة استجابة إدارة المؤسسة لنتائج المراجعة الخارجية وتبليغ مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في المؤسسة بنتائج هذا التقييم، وتقييم مدى كفاية نظم قياس وتقييم الأداء في المؤسسة للإيفاء بتحقيق الأهداف.

تأثير معايير المراجعة الداخلية على تفعيل الحوكمة:

يتم ممارسة أنشطة المراجعة الداخلية في بيئات ثقافية وقانونية واقتصادية متباينة وداخل شركات ومصارف تتباين أهدافها وأحجامها وهياكلها التنظيمية، ومن خلال أشخاص مختلفين من حيث الكفاءة، وكل تلك التباينات قد تؤثر على ممارسة أنشطة المراجعة الداخلية في البيئات المختلفة، لذا فمن الضروري إخضاع معايير المراجعة الداخلية إلى عملية تقييم وتطوير مستمرة لتسهيل وضبط تطبيق المراجعين الداخليين لهذه المعايير، وكجزء من استجابة الأزمات المالية العالمية والمستجدات التي حصلت في الاقتصاد العالمي لحوكمة الشركات لمواجهة تلك الأزمات والمستجدات، تم تطوير دور وظيفة المراجعة الداخلية ، وذلك من خلال تطوير معايير المراجعة الداخلية في ضوء متطلبات الحوكمة، وتنفيذاً لهذا الأمر أصدر معهد المراجعين الداخليين"IIA"معايير حديثة لمواكبة المستجدات الاقتصادية(العاني والعزاوي،٢٠١٢: ٥). وتتجسد أهمية تلك المعايير في سياق الأهداف المحددة من قبل جمعية المراجعين الداخليين والتي تضمنت ما يلي: (جمعية المدققين الداخليين،٢٠١٢: أ ٥).

- تأسيس معايير ذات مستوى عالي لدى المراجعين الداخليين فيما يتعلق بالاستقامة والشرف والشخصية، والحفاظ على هذه المعايير.
- تزويد المراجعين الداخليين، والإداريين التنفيذيين، ومجالس الإدارة ولجان المراجعة بالمعايير والإرشادات والمعلومات المتعلقة بأفضل ممارسات المراجعة الداخلية، وتقديم المعرفة المتعلقة بوظيفة المراجعة الداخلية للمراجع الداخلي أساساً ولعامة الناس وتشجيع التواصل بين أعضاء الجمعية.

وقد تمت الإشارة إلى أن تلك المعايير، قواعد إلزامية تركز على المبادئ وتشكل إطار عمل لأداء وتعزيز أعمال المراجعة الداخلية ويكون الغرض منها تحديد المبادئ الأساسية التي تمثل: الأعراف المهنية لممارسة المراجعة الداخلية، تقديم إطار تنظيمي لأداء وتعزيز نطاق واسع من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأنشطة المضيفة للقيمة والمتعلقة بالمراجعة الداخلية، تقديم أساس لتقييم أعمال المراجعة الداخلية، وتعزيز وتنقيح أعمال المؤسسة.

وتصنف المعايير الدولية للمراجعة الداخلية التي تم وضعها من قبل معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA) إلى مجموعتين أساسيتين هما معايير السمات أو الصفات ومعايير الأداء والشكل رقم (٢) يبين ذلك:

رقم المعيار	المجموعة الأولى معايير السمات (الصفات)	رقم المعيار	*المجموعة الثانية معايير الأداء*
١٠٠٠	معيار الغرض والسلطة والمسئولية	٢٠٠٠	معيار ادارة نشاط المراجعة الداخلية
١١٠٠	معيار الاستقلالية والموضوعية	٢١٠٠	معيار طبيعة عمل المراجعة الداخلية
١٢٠٠	معيار الكفاءة والعناية المهنية	٢٢٠٠	معيار تخطيط المراجعة الداخلية
١٣٠٠	معيار الرقابة النوعية وتأكيد وتحسين الجودة التطوير	٢٣٠٠	معيار تنفيذ مهام المراجعة الداخلية
		٢٤٠٠	معيار تبليغ نتائج المراجعة الداخلية
		٢٥٠٠	معيار متابعة نتائج المراجعة الداخلية
		٢٦٠٠	معيار حسم قبول الإدارة للمخاطر

شكل رقم (٢) المعايير الدولية الحديثة للمراجعة الداخلية المصدر(مخلوف،٢٠٠٧: ٨٤)

وانطلاقاً من أهمية تطبيق الحوكمة بفاعلية، فإن المراجعة الداخلية تُعد إحدى أهم الآليات لتطبيق الحوكمة، إذ أنه بإمكان المراجعة الداخلية المساعدة على توجيه العمليات نحو النجاح من خلال فحص وتقويم الأنشطة، ومن خلال توفير المعلومات للإدارة لتنفيذ استراتيجيتها بشكل جيد، فضلاً عن المساعدة في الكشف عن وجود أي قصور أو تلاعب في المؤسسة (العاني والعزاوي،٢٠١٢: ١).

وبناءً على ما سبق، وفي ظل عمليات التطوير المستمر لمعايير المراجعة الداخلية في ضوء متطلبات الحوكمة، فإن دراسة دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المؤسسات المالية وخاصة المصارف الإسلامية، تُشكل مجالاً خصباً، نظراً للطبيعة الخاصة للأنشطة وتنوع وحساسية المخاطر في المصارف الإسلامية، ولما يمكن أن تقدمه المراجعة الداخلية من دعم لتحسين عمليات تلك المصارف.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدراسات السابقة:

أولاً: عرض الدراسات:

الدراسات باللغة العربية:

١- دراسة (العمري وعبد المغني، ٢٠٠٦)، بعنوان (مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية).

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي، وتقييم العلاقة بين مدى الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي وحجم البنك ممثلا برأسماله وعدد العاملين فيه، واختبار مدى وجود علاقة بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي والمتغيرات الشخصية للمراجع الداخلي، واستكشاف المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير المراجعة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية. وقد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، وقد خلصت هذه الدارسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود معوقات تحول دون تطبيق المعايير السابقة، منها عدم وجود إلزام قانوني لتطبيق معايير المراجعة الداخلية، بيروقراطية الإدارة العليا وعدم اعترافها باستقلالية إدارة المراجعة الداخلية، وعدم وجود إدراك كاف لأهمية تطبيق معايير المراجعة الداخلية المتعارف عليها.

٢- دراسة (هواري، وامجدل،٢٠٠٦)، بعنوان: (الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي في الجزائر ودورها في إرساء قواعد الشفافية).

وتمثل الهدف العام لهذه الدراسة في دراسة أثر الحوكمة المؤسسية في إرساء قواعد الشفافية في القطاع البنكي والمالي في الجزائر من خلال دراسة: مفهوم الحوكمة، الإطار النظري للحوكمة ، أهمية الحوكمة الجيدة في البنوك ،لجنة بازل و الحوكمة المؤسسية للبنوك، واقع الحوكمة المؤسسية للبنوك في بعض الدول العربية، وقد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :التأكيد على دور البنوك المركزية بالتركيز على تشجيع البنوك بالكشف عن مدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة الجيدة الصادرة عن لجنة بازل.

٣- دراسة (الرحيلي،٢٠٠٦)، بعنوان (لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات في السعودية).

وتمثل الهدف العام لهذه الدراسة في دراسة أثر لجان المراجعة على حوكمة المؤسسات، من خلال إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة المؤسسات من الناحية النظرية والتطبيقية، مع بحث ومناقشة دور لجان المراجعة كأحد أبرز دعائم هذا المفهوم الجديد بالتركيز على حالة المملكة العربية السعودية. وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها :وجود محاولات جادة لتعميق مفهوم حوكمة الشركات وآليات تطبيقها عملياً،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأوضحت أن لجان المراجعة في الشركات المساهمة تلعب دوراً مهماً في تطبيق هذا المفهوم كونها تعمل كحلقة وصل بين الأجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة .

٤- دراسة (عيسى،٢٠٠٨)، بعنوان (العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات في مصر).

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة العوامل المحددة لوظيفة المراجعة الداخلية والمتمثلة في أهلية المراجعين الداخليين ومستوى الخبرة المهنية والتدريب والتأهيل والتي تؤدي إلي زيادة جود ة وظيفة المراجعة الداخلية.

وقد اعتمد الباحث على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن زيادة موضوعية المراجعين الداخليين من خلال زيادة درجة الاستقلال تؤدى إلى زيادة جودة وظيفة المراجعة، وتحسين جودة أداء عمل وظيفة المراجعة الداخلية من خلال: وجود خطة ملائمة للمراجعة الداخلية، وبذل المراجعين الداخليين للعناية اللازمة، ودعم الإدارة العليا لوظيفة المراجعة الداخلية بالموارد اللازمة، وفحص الجودة يؤدى إلى تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية.

٥- دراسة (عبدالصمد،٢٠٠٩)، بعنوان (دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات - دراسة ميدانية)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية كآلية من آليات تطبيق حوكمة المؤسسات. واعتمد الباحث على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها: أن نشاط المراجعة الداخلية يرتكز على ثلاثة عناصر أساسية يتحدد درجة تأثيرها في حوكمة المؤسسات والمتمثلة في أهلية المراجع الداخلي، استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي، جودة أداء عمل المراجع الداخلي. كما أن هناك ثلاثة مجالات أساسية والتي على أساسها يكون دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات وهي دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية، ودور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، والتفاعل الجيد للمراجعة الداخلية مع باقي أطراف حوكمة المؤسسات.

٦- دراسة (نسمان،٢٠٠٩)، بعنوان (دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين - دراسة ميدانية)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسس والقواعد اللازمة لإقامة نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية وفقاً لمتطلبات الحوكمة وبيان الدور الذي تقوم به كل من المعايير المهنية واستقلالية المراجعة ولجان المراجعة وإدارة المخاطر في تطبيق الحوكمة.

وقد اعتمد الباحث على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، وخلصت الدارسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك تأثير كبير للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية على حوكمة المصارف، كما أن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التطور في معايير المراجعة الداخلية وتفعيل لجان المراجعة وتحسين وظيفة المخاطر، ساهم بشكل رئيسي في تحسين الحوكمة في المصارف لإنجاز العديد من الأهداف.

٧- دراسة (المرعي،٢٠٠٩)، بعنوان (دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية — دراسة ميدانية).

وقد تمثل الهدف العام للدراسة إلى بيان دور لجنة المراجعة في تحسين وظيفة المراجعة الداخلية في شركات التأمين الأردنية.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي. وتوصلت الدارسة إلى مجموعة من النتائج والتي من أهمها: وجود دور للجنة المراجعة في تعزيز استقلالية المراجعة الداخلية في شركات التأمين الأردنية من خلال تأكد اللجنة من أن موقع إدارة المراجعة الداخلية يقع في الهيكل التنظيمي ما يعزز من استقلاليتها، ويسمح لها بالقيام بواجباتها. كما أظهرت النتائج إلى أنه يوجد دور للجنة المراجعة في مراجعة أنشطة المراجعة الداخلية في شركات التأمين الأردنية، حيث أن لجنة المراجعة تتأكد من التزام إدارة المراجعة الداخلية بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين.

٨- دراسة (العبسي، ٢٠١٠): بعنوان (متطلبات تطبيق آليات الحوكمة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية).

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى توفر متطلبات تطبيق آليات الحوكمة في البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية من حيث (الصفات، والشروط، والمسئوليات)، وذلك بالنسبة لكل آلية من الآليات الأساسية للحوكمة على حده والمتمثلة في:(مجلس الإدارات، ولجنة المراجعة، والمراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية).

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: توفر معظم متطلبات الحوكمة في المراجعين الداخليين التابعين للبنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية، فضلاً عن عدم وجود فروق جوهرية بين آراء المراجعين الداخليين التابعين للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية حول مدى توفر متطلبات الحوكمة. أما النتائج المتعلقة بأعضاء لجان المراجعة ، فقد أكدت على توفر معظم متطلبات الحوكمة في أعضاء لجان المراجعة، مع وجود فروق جوهرية بين آراءهم حول توفر متطلبات الحوكمة البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.

٩- دراسة(مقدم، ٢٠١١)، بعنوان (احترام ضوابط الحوكمة في المصارف سبيل لتجنب الأزمات المالية).

وقد تمثل الهدف العام للدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال (كيف يمكن للمصارف أن تحمي نفسها من الأزمات المالية من خلال تطبيق أسس ومبادئ الحوكمة).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج التحليلي من خلال دراسة حوكمة المؤسسات والأزمة المالية وحوكمة المصارف دراسة نظرية مفصلة.

وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تعزيز وإدخال ثقافة الحوكمة في المؤسسات ومنها المصارف كمفهوم من ضمن المفاهيم الثقافية السائدة لدى مسئولي ومدراء الائتمان يعتبر أمراً ضرورياً باتجاه تدعيم وتعزيز مكانة المصارف في الاقتصاد وضمان تجنب مختلف المخاطر بما فيها المخاطر المالية.

١٠- **دراسة سلوم وآخرين (٢٠١٢)**، بعنوان (التدقيق الداخلي والتغيير الاستراتيجي - دراسة ميدانية)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مقاييس جودة أداء التدقيق الداخلي الحديث ودوره في مساعدة الإدارة في تحسين إدارة المخاطر وبيان مدى إمكانية تطبيق معايير التدقيق الداخلي الحديثة ومعوقات، ومحاولة تقديم المقترحات المناسبة.

وقد اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك تطبيق كبير لمعايير المراجعة على شكل تعليمات تنظم عمل هذه الأجهزة وأن نسبة الالتزام بمعايير السمات تأتي بالمرتبة الأولى، يليها معايير الأداء، وأن هناك علاقة إيجابية بين الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية وبين إدارة المخاطر، لأن جزء كبير من هذه المعايير وخاصة التي تتعلق بالأداء تحدد كيفية الحد من هذه المخاطر.

١١- **دراسة الكبسي (٢٠١٢)**، بعنوان (عوامل الخطر وأثرها على التخطيط لعملية المراجعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية - دراسة ميدانية).

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع عملية تخطيط المراجعة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في اليمن، وتحديد مدى تأثر عملية التخطيط للمراجعة الداخلية بتقدير عوامل الخطر، والتحقق من مدى تأثير التأهيل العلمي والمهني والتخصص الدقيق للمراجع الداخلي على تقديره لعوامل الخطر.

واعتمد الباحث على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه يتم التخطيط لعملية المراجعة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية بمستوى جيد، إلا أن هناك تفاوت في أهمية خطوات التخطيط حيث جاءت عملية تقدير خطر المراجعة قليلة الأهمية من قبل المراجعين الداخليين.

١٢- **دراسة الزهراوي (٢٠١٣)**، بعنوان (أثر الحوكمة على تقييم أداء صناديق الاستثمار حالة تطبيقية على السوق المالي السعودي).

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر تطبيق لائحة حوكمة الشركات(المؤسسات) السعودية الصادرة عن هيئة السوق المالي بعد التعديل بقرار رقم ١-١-٢٠٠٩ على تحسين أداء صناديق الاستثمار التقليدية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد اعتمدت الباحثة على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها: إن وجود إطار فعال للحوكمة في المؤسسات التي تدير صناديق الاستثمار من شانه أن يـؤدي إلى تحسين ورفع أداء تلك الصناديق. وأن الشركات لا تلتزم بجميع قواعد لائحة حوكمة المؤسسـات لأن اللائحة استرشاديه وليست إلزامية.

١٣- دراسة سويدان وأبو زريق (٢٠١٣)، بعنوان (مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية - دراسة ميدانية).

وقد هدفت الدراسة بشكلٍ عام إلى معرفة مدى التزام المراجعين الداخليين العاملين فـي شـركات الكهرباء الأردنية بمعايير المراجعة الداخلية الدولية الصادرة عن معهد المـراجعين الـداخليين فـي الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٩م، والتعرف على أهم المعوقات التي قد تحـول دون الالتـزام بها، بالإضافة إلى معرفة أثر بعض المتغيرات الشخصية للمراجعين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية على مستوى التزامهم بمعايير المراجعة الداخلية الدولية.

اعتمد الباحثان على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، حيث قام الباحثان بإعداد اسـتبانة وبمـا يتفق مع نصوص معايير المراجعة الداخلية الدولية، موجهة إلى المراجعين الداخليين العاملين فـي شركات الكهرباء الأردنية، واستخدم الباحثـان أسـاليب التحليـل الإحصـائي، لاختبـار فرضـيات الدراسة، ومن هـذه الأسـاليب المتوسـطات الحسـابية، واختبـار(One Sample T-test) ، وتحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) .

وقد توصلت الدارسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المراجعين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية يلتزمون بشكل عام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية بدرجة مرتفعة، ولكن يستثنى من ذلك عدم وجود اهتمام كاف من قبل المراجعين الداخليين بالمعيار الثالث من معايير المراجعـة الداخلية الدولية الذي يتعلق بالكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة، والمعيـار الرابـع الـذي يتعلـق ببرنامج تحسين وضبط جودة عمل المراجعة الداخلية.

١٤- دراسة جبران (2014)، بعنوان (دور المراجعة الداخلية فـي تطبيـق الحوكمـة فـي شـركات ومؤسسات القطاع العام والمختلط — دراسة ميدانية لآراء المراجعين الداخليين والخارجيين).

هدفت الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية في تطبيـق حوكمـة مؤسسـات القطـاع الخـاص، ومؤسسات القطاع العام والمختلط في اليمن، ومعوقات تطبيق الحوكمة في هذه المؤسسات، وذلك بالاعتماد على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي.

وقد خلصت الدارسة إلى مجموعة من النتائج والتي من أهمها: عدم الالتزام الكامل بتنفيذ الحوكمة من قبل مؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات القطاع العام والمختلط في اليمن وأن وجـود بعـض آليات الحوكمة في هذه المؤسسات مثل المراجعة الداخلية والمراجعـة الخارجيـة كـان عفويـاً، أو كمتطلب قانوني وليس لغرض تطبيق الحوكمة. وكذلك عدم وجود لجان مراجعة في معظم مؤسسات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القطاع الخاص، ومؤسسات القطاع العام والمختلط في اليمن، كما لا يتم تمكين إدارة المراجعة الداخلية في هذه الجهات من ممارسة مهامها وفقاً للقواعد المهنية.

ب: الدراسات باللغة الإنجليزية:

١- دراسة (Sarens,2007)، بعنوان: (The role of internal auditing in corporate governance qualitative and quantitative insights on the influence of organizational characteristics)

وتناولت الدراسة" دور المراجعة الداخلية في حوكمة المؤسسات"، وهدفت إلى مناقشة تأثير الخصائص التنظيمية كمدخل كمي ونوعي في إطار دور المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة.

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والدراسة الميدانية وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها :أن المستوى العام للمحافظة على حقوق المساهمين يمكن أن يزداد من خلال القيام بتكامل مهام المراجعة الداخلية والخارجية. وأن قرارات الإدارة العليا لها تأثير هام على أداء المراجعة الداخلية وعلى عملها، وبالتالي فإنه يمكن للمراجعة الداخلية مقابلة معظم القرارات الصادرة من الإدارة العليا والتي بدورها توفر الدعم والمساندة للمراجعة الداخلية.

٢- دراسة (Stephen & Others,2008) ، بعنوان: (Internal Auditors Evaluation of Fraud Factors in Planning an Audit: The Importance of Audit Committee Quality and Management Incentives).

وقد هدفت الدراسة بشكل عام إلى التحقق من تقديرات المراجعين الداخليين لمخاطر الاحتيال استجابة لتقييم المخاطر الممثلة في الاختلاف في حوافز أداء الإدارة، وكذا الاختلاف في نوعية لجنة المراجعة. وقد اعتمد الباحثون في إجراء هذه الدراسة على المنهج التجريبي. وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن دور المراجع الداخلي حساس للتغيرات في حوافز أداء الإدارة، وربط تلك الاختلافات بتقديرات مخاطر الاحتيال، ويقوم المراجع بتعديل خطط المراجعة من حيث النطاق والجهود لتعكس تلك التقديرات المختلفة، سواء كان في دور العناية الواجبة أو في دور التقييم الذاتي. كما أكدت الدراسة أيضاً على حساسية دور المراجع الداخلي للتغيرات في نوعية لجنة المراجعة وربط تلك التغيرات بتقدير خطر الاحتيال غير أنه لم يقم بتعديل خطط المراجعة من حيث النطاق والجهود لتعكس تلك التقديرات المختلفة، سواء كان في دور العناية الواجبة أو في دور التقييم الذاتي.

٣- دراسة (Zhang,2008)، بعنوان: (corporate governance, internal control and the role of internal auditors— a survey of Chinese managers).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تناولت الدراسة" دور المراجعة الداخلية في زيادة حوكمة المؤسسات الصينية"، وقد هدفت بشكل عام إلي بحث وتوثيق العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وإدارات المؤسسات وتأثير تلك العلاقة على تطبيق الحوكمة.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المراجعة الداخلية آلية مهمة ويؤدي تطبيقها بفاعلية إلى تعزيز مبادئ الحوكمة في المؤسسات.

ثانياً: تقييم الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

نلاحظ أن الدراسات السابقة تناولت موضوع المراجعة الداخلية من زوايا متعددة وبحسب الأهداف المحددة بموضوع كل دراسة على النحو الآتي:

- دراسات تناولت موضوع المراجعة الداخلية كموضوع جزئي ضمن موضوع الدراسة مثل دراسة (العبسي، ٢٠١٠). ودراسات تناولت أثر تقدير عوامل خطر الغش على قرارات التخطيط للمراجعة الداخلية، مثل دراسة (الكبسي، ٢٠١٢) ودراسة(Stephen & Others,2008) .و دراسات تناولت المراجعة الداخلية والحوكمة في الشركات والمؤسسات المالية والمصارف التجارية والصناديق الاستثمارية مثل دراسة نسمان، ٢٠٠٩- ودراسة عبدالصمد، ٢٠٠٩- ودراسة جبران، ٢٠١٤ — ودراسة الزهراوي، ٢٠١٣- ودراسة (Zhang,2008)، ودراسة مقدم، ٢٠١١- ودراسة هواري وامجدل، ٢٠٠٦- ودراسة(Sarens,2007))، كما ركزت بعض الدراسات على دور لجنة المراجعة في تحسين وظيفة المراجعة الداخلية أو دورها في إطار الحوكمة ومنها دراسة (الرحيلي، ٢٠٠٦) - ودراسة (المرعي، ٢٠٠٩). ومن جانب آخر ركزت بقية الدراسات على المعايير المهنية للمراجعة الداخلية من حيث التطورات الحديثة أومن حيث أهمية الالتزام بهذه المعايير لتحسين جودة المراجعة أو دورها في الحوكمة مثل دراسة (سلوم وآخرون، ٢٠١٢- ودراسة سويدان وأبو زريق، ٢٠١٣- ودراسة عيسى، ٢٠٠٨- ودراسة العمري وعبد المغني، ٢٠٠٦).

وقد ساعدت هذه الدراسات الباحثان في الجوانب النظرية، وفي إعداد أداة الدراسة وصياغة الفروض، فضلاً عن الاستفادة منها في تفسير نتائج هذه الدراسة، كما قدمت الدراسات السابقة تصورات وأراء مفيدة فيما يتعلق بالدور الحالي والمحتمل لوظيفة المراجعة الداخلية في حوكمة المؤسسات، وعليه تعتبر هذه الدراسة امتدادا للدراسات السابقة مع التركيز على بيئة المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لقي موضوع الحوكمة اهتماماً كبيراً على جميع المستويات حيث قامت المنظمات المهنية والحكومات وقطاعات الأعمال بإصدار المعايير والمبادئ وأدلة تطبيق الحوكمة وقد حظيت المصارف بالنصيب الأكبر من هذا الاهتمام، أما محلياً لم تظهر مبادرات رسمية أو غير رسمية في هذا الجانب إلا مؤخراً ومنها مبادرة القطاع الخاص اليمني بتعاون جهات محلية ودولية بإصدار دليل الحوكمة في الشركات العائلية ٢٠١٠م، وإصدار البنك المركزي اليمني لدليل حوكمة المصارف في الجمهورية اليمنية في العام الحالي ٢٠١٤م.

ونظراً لحداثة الحوكمة وغياب شركات المساهمة الحقيقية في بيئة الأعمال اليمنية، فإن الكثير من الدراسات المحلية اهتمت بمدى وجود تطبيق للحوكمة في الشركات والمصارف المحلية حيث ركزت هذه الدراسات على الحوكمة وآلياتها من خلال دراسة دور المحاسبة والمراجعة في تطبيق الحوكمة، خاصة في ظل عدم وجود نموذج واحد للحوكمة يصلح للتطبيق في جميع البلدان.

وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تحديد مستوى إدراك القائمين على وظيفة المراجعة الداخلية لأهمية دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة، وتحديد تأثير هذا الدور على الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

١- ما مدى إدراك القائمين على نشاط المراجعة الداخلية لأهمية دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة المصارف الإسلامية العاملة في اليمن؟

٢- ما مدى تأثير دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن؟

أ- ما مدى تأثير دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل تطبيق المعايير المهنية للمراجعة الداخلية؟

ب- ما مدى تأثير دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود إشراف فاعل من قبل لجنة المراجعة في المصرف؟

ج- ما مدى تأثير دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود رقابة فاعلة من قبل البنك المركزي اليمني؟

د- ما مدى تأثير دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود مراجعين داخليين ومفتشين مصرفيين متخصصين صناعياً؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساساً إلى تحديد دور المراجعة الداخلية في حوكمة المصارف الإسلامية في اليمن ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

١- تحديد طبيعة الحوكمة والمراجعة الداخلية في المصارف الإسلامية من خلال الدراسة النظرية للحوكمة وللمراجعة الداخلية في المؤسسات عموماً وفي المصارف الإسلامية خصوصاً.

٢- تحديد مدى إدراك القائمين على وظيفة المراجعة الداخلية لأهمية دورها في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

٣- تحديد مدى تأثير المراجعة الداخلية على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل الآتي:

أ. الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

ب. وجود إشراف فعال من قبل لجنة مراجعة كفؤة ومستقلة.

ج. وجود رقابة فعالة من قبل السلطة الإشراقية (البنك المركزي اليمني).

د. وجود مراجعين داخليين ومفتشين مصرفيين متخصصين صناعياً.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية وظيفة المراجعة الداخلية كأساس لتوجيه أعمال المؤسسات نحو النجاح في كل المجالات، وعلى وجه الخصوص في مجال العمل المصرفي، ويمكن توضيح الأهمية الخاصة بهذه الدراسة على النحو الآتي:

أ. **الأهمية العلمية**

تعتبر الحوكمة من المواضيع الحديثة والمتطورة باستمرار، وقد يشكل تناول موضوع دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن أمراً جيداً، مما قد يسهم في توفير جانباً نظرياً للباحثين مستقبلاً.

ب. **الأهمية العملية:**

يمكن القول أن الأهمية العملية لهذه الدراسة قد تتحقق من خلال الآتي:

- إن القيام بدراسة ميدانية لتوضيح دور المراجعة الداخلية في الحوكمة، قد يحفز القائمين على الرقابة والمراجعة الداخلية والحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن إلى الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية لتحسين دورها في تعزيز الحوكمة في تلك المصارف.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- نظراً للتطور الديناميكي والمستمر لوظيفة المراجعة الداخلية، خاصةً مفهومها ونطاقها ومسئولياتها ودورها في الحوكمة، فإن دراسة دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن، قد يساعد في تقديم توصيات مفيدة لتفعيل هذا الدور بناءً على ما سيتم التوصل إليه من نتائج.

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات لاختبارها إحصائيا على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: وجود إدراك من قبل المبحوثين لأهمية دور نشاط المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير لدور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

ولأجل اختبار صحة هذه الفرضية تم تفريعها على النحو الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير لدور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل الممارسة المهنية وفقاً للمعايير الدولية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير لدور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود إشراف فعال من قبل لجنة مراجعة مستقلة.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير لدور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود رقابة فعالة من قبل البنك المركزي.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير للمراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود مراجعين داخليين ومفتشين مصرفيين متخصصين صناعياً.

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين وفقاً لمتغير جهة العمل (على مستوى كل مصرف) حول دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الميدانية على بيئة المصارف الإسلامية وفقاً لأهداف الدراسة، كما اقتصرت الدراسة الميدانية على الفروع الرئيسية للمصارف الإسلامية العاملة في اليمن بالإضافة إلى الفرع الرئيسي للبنك المركزي اليمني نظراً لوجود جميع هذه الفروع بأمانة العاصمة صنعاء.

النموذخ المعرفي للدراسة:

عضو عامل في إتحاد الجامعات العربية
عضو إتحاد مجالس البحث العلمي العربية
عضو إتحاد جامعات العالم الإسلامي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

منهجية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية، الذي يقدم وصفاً لمشكلة الدراسة، كما يقوم بتحليل وتفسير متغيراتها، من أجل الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم وتطوير موضوع الدراسة، واعتمدت على أسلوبين هما:

(أ) أسلوب الدراسة النظرية:

ويتضمن استقراء وتحليل ما ورد في الأدب المحاسبي من خلال الاطلاع على الدراسات والكتب والدوريات والإصدارات العربية والأجنبية المتخصصة المرتبطة بموضوع الدراسة، والتقارير السنوية والدورية والمنشورات الصادرة عن المصارف في اليمن التي تخدم أهداف الدراسة وذلك لتحديد طبيعة الحوكمة والمراجعة الداخلية في المصارف الإسلامية.

(ب) أسلوب الدراسة الميدانية: حيث تم مسح مجتمع الدراسة بقصد الاختبار وتحديد من سيتعامل مع أداة الدراسة (الاستبانة) والتي تضمن الجوانب المختلفة المتعلقة بفرضيات الدراسة، التي تم اعتمادها لتحديد دور المراجعة الداخلية (المتغير المستقل) في تعزيز الحوكمة كمتغير تابع. وكذا تحديد تأثير بعض المتغيرات المستقلة على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

وقد تم تصميم أسئلة الاستبانة بالاعتماد على المقياس الترتيبي Ordinal Scale باستخدام (ميزان ليكرت الخماسي Likert Scale) الذي يطلق عليه أسلوب الرتب.
حيث تم تحديد درجات القياس وفقاً لميزان (ليكرت الخماسي) كما يلي: أوافق بشدة (٥)، أوافق (٤)، محايد (٣)، لا أوافق (٢)، لا أوافق بشده (١).(عبد الفتاح،٢٠٠٨: ٥٤٠).

عضو عامل في إتحاد الجامعات العربية
عضو إتحاد مجالس البحث العلمي العربية
عضو إتحاد جامعات العالم الإسلامي

مجتمع وعينة الدراسة:

١- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين الذين يعملون في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن والمفتشين المصرفيين الذين يعملون في الإدارة العامة للرقابة على المصارف في البنك المركزي اليمني والذين يقومون بمهام المراجعة والتفتيش على المصارف العاملة في اليمن.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من جميع المراجعين الداخليين العاملين في الفروع الرئيسية (الإدارات العامة للمصارف الإسلامية العاملة في اليمن) الواقعة في العاصمة صنعاء، ومن مفتشي المصارف التابعين لرقابة البنك المركزي اليمني والذين يعملون في المركز الرئيسي للبنك المركزى اليمنى، وذلك على النحو الآتى:

- جميع المراجعين الداخليين في إدارات المراجعة الداخلية بالفروع الرئيسية للمصارف الإسلامية العاملة في اليمن.
- جميع مفتشي المصارف التابعين لرقابة البنك المركزي اليمني (الذين يعملون في الإدارة العامة للرقابة على المصارف في الفرع الرئيسي للبنك المركزي)، باعتبارهم يقومون بأعمال رقابة ومراجعة على المصارف العاملة في اليمن حيث يمكن اعتبارهم مراجعين خارجيين كونهم من خارج المصرف ومراجعين داخليين كون مراجعتهم تتم داخل الجهاز المصرفي للدولة كما تبين أنهم يقومون بمراجعة أنشطة المراجعة الداخلية في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن وعددها خمسة مصارف.

جمع وترميز البيانات:

تم توزيع الاستبيان على عينة من مجتمع الدراسة بإجمالي عدد (٥٣) فرداً من أفراد مجتمع الدراسة، كما تم جمع الردود ومراجعتها واستبعاد غير الصالح منها وفقاً لمعياري التحيز وعدم اكتمال الإجابة أو لعدم مصداقية الرد، والجدول رقم (١) يوضح نتائج هذا الإجراء.

جدول رقم (١) يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة والمستخدمة في التحليل الإحصائي

م	اسم المصرف	عدد المراجعين الداخليين	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستلمة	الاستبيانات المستبعدة	الاستبيانات المستخدمة	نسبة الاستجابة
١	مراجعي البنك المركزي اليمني	١٧	١٧	١٥	صفر	١٤	%٨٢,٣٥
٢	مراجعي البنك الإسلامي اليمني	٥	٥	٥	صفر	٥	%١٠٠
٣	مراجعي بنك التضامن الإسلامي	١٠	٥	٤	صفر	٤	%٨٠
٤	مراجعي بنك سبأ الإسلامي	٨	٨	٨	صفر	٨	%١٠٠
٥	مراجعي مصرف اليمن والبحرين.	٨	٨	٧	صفر	٧	%٨٧,٥
٦	مراجعي كاك الإسلامي —إدارة مراجعة داخلية عامة لفرع كاك بنك التجاري وكاك بنك الإسلامي	٢٣	١٠	٨	صفر	٨	%٨٠
الإجمالي		٧١	٥٣	٤٧	صفر	٤٦	%٨٦,٧٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويتضح من الجدول أعلاه أن عدد الاستبيانات الموزعة ٥٣ استبانة وبنسبة ٧٤,٦% من حجم المجتمع (٧١ مراجع داخلي) وأن عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل هو (٤٦) استبيان، أي بما نسبته٨٦,٦% من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة وتُعد هذه النسبة ملائمة لتحليلها إحصائياً. وبعد مراجعة البيانات الواردة في ردود المبحوثين تم القيام بترميزها وإدخالها في حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية برنامج— Statistical Package of Social Scientists SPSS.V21 لإجراء تحليل بيانات الدراسة التي تم الحصول عليها من خلال استمارة الاستبيان، بُغية الحصول على نتائج أكثر دقة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

جمعت الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث بين الإحصاء الوصفي والتحليلي. وفيما يلي عرض لأهم الاختبارات الملائمة التي تم القيام بها:

١- التوزيعات التكرارية وذلك للتعرف على البيانات الأولية لمتغيرات الدراسة، وتحديد آراء أفراد عينة الدراسة تجاه المتغيرات الرئيسة للدراسة.

٢- حساب معامل (الفا كرو نباخ)، وذلك لاختبار ثبات أداة الدراسة.

٣- اختبار الصدق الظاهري للاستبيان من خلال حساب الجذر التربيعي لمعامل (الفا كرو نباخ).

٤- الأساليب الإحصائية الوصفية:(Descriptive Statistics) والتي اقتصرت على ما يلي:

- المجموعة الأولى: مقاييس النزعة المركزية Measures of Central Tendency
- وتعبر عن القيمة الممثلة لكافة القيم المجسدة في مجموعة معينة، وقد تم استخدام الوسط الحسابي Mean، لأنه يعبر عن آراء عينة الدراسة حول كل فقرة وكل قسم من أقسام الدراسة.
- المجموعة الثانية: مقاييس التشتت Measures of Dispersion :
- وتعبر عن تلك القيمة الدالة على مدى تقارب أو تباعد المعلومات عن متوسطها، حيث تم استخدام مقياس الانحراف المعياري الذي يوضح مدى التباعد بين آراء أفراد عينة الدراسة عن متوسطها الحسابي لكل فقرة وكل قسم من أقسام الدراسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر زاد التقارب وقل التشتت للآراء والعكس صحيح.

٥- الأساليب الإحصائية الاستدلالية والتي اقتصرت على:

- اختبارTلعينة واحدة بمتوسط فرضي (One Sample T-test) وذلك لتحديد فيما إذا كان أفراد عينة الدراسة موافقين على محتوى الفقرة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- اختبار تحليل التباين الأُحادي "ف"f لعدة عينات مستقلة (One Way Anova):

وذلك للتأكد من مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الداخليين على مستوى كل مصرف وبحسب اجمالي كل محور من محاور الدراسة حول دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل(الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، وجود إشراف فعال من قبل لجنة مراجعة كفؤة ومستقلة، وجود رقابة فعالة من قبل السلطة الإشرافية على المصارف ممثلة بالبنك المركزي اليمني، تخصص المراجع داخلي صناعياً)، ومدى إدراك القائمين على وظيفة المراجعة الداخلية لأهمية هذا الدور، واختبار المقارنة (Post Hoc) في حالة وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية(عبدالفتاح، ٢٠٠٨: ٥٨٨).

اختبار أداة الدراسة الميدانية:

للتأكد من صياغة فقرات الاستبيان بوضوح، وأنها خالية من الغموض واللبس، وللحصول على تأكيد معقول بأنها توفر البيانات التي تخدم هدف الدراسة، تم إجراء نوعين من الاختبارات هما:

١- اختبار ثبات الأداة (الاستبيان):

يقصد بهذا الاختبار تحديد درجة الاعتماد على أداة الدراسة حيث يقصد بالثبات استقرار المقياس، وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه سوف يتم الحصول على نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على العينة ذاتها (عبد الفتاح،٢٠٠٨: ٥٦٠).

وعليه تم استخدام معامل (ألفا كرو نباخ Cronbach-Alpha) الذي يعمل على تحديد معامل الثبات الداخلي بين الإجابات من أجل ضمان الاتساق بين فقرات الاستبيان.

وقد تبين أن معامل ارتباط الأجزاء ألفا كرو نباخ لجميع فقرات الاستبيان بلغ (٩٨,٤%)، مما يعني أن ثبات الأداة مرتفعاً، حيث إذا كانت النسبة أعلى من (٨٠%) تكون المصداقية مرتفعة، وممتازة كلما اقتربت من الواحد الصحيح (جبران،٢٠١٤: ١٣١).

وفي الجدول رقم (٢) توضيح لنتائج تطبيق معامل (الفا كرو نباخ (على جميع محاور الدراسة المتعلقة (دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن).

عضو اتحاد الجامعات العربية
عضو اتحاد مكتبات الكتب العلمي العربية
عضو اتحاد جامعات العالم الإسلامي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (٢) يوضح نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة

القسم	الفقرات	الثبات
القسم الأول: تحديد دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.	22	.977
القسم الثاني: تحديد دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في ظل الالتزام بتطبيق المعايير المهنية.	44	.984
المحور الأول: تحديد دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في ظل الالتزام بتطبيق معايير الصفات	19	.953
المحور الثاني: تحديد دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في ظل الالتزام بتطبيق معايير الأداء	25	.979
القسم الثالث: تحديد دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود إشراف فعال من قبل لجنة مراجعة كفؤة ومستقلة.	6	.893
القسم الرابع: تحديد دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود رقابة فعالة من قبل البنك المركزي اليمني.	5	.940
القسم الخامس: تحديد دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود مراجع داخلي متخصص صناعياً.	9	.925
معامل الصدق الداخلي لفقرات الدراسة بشكل عام	86	.984

٢- اختبار صدق أداة الدراسة (الاستبيان):

تم اتباع أسلوبين في اختبار صدق أداة الدراسة هما:

الأسلوب الأول: عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، حيث طُلب من المحكمين إبداء مقترحاتهم وملاحظاتهم من أجل صياغة أسئلة واضحة وملائمة، وقد تركزت مقترحات المحكمين وملاحظاتهم في تعديل بعض الأسئلة أو إضافة بعض الجوانب، وتعديل في بعض الصياغات، وقد تم الأخذ بالمقترحات والملاحظات التي كان لها دور كبير في التوصل إلى الصياغة النهائية للاستبانة.

الأسلوب الثاني: يتمثل في استخدام أسلوب إحصائي يساعد في اختبار الصدق الظاهري للاستبيان، والذي يتمثل في الجذر التربيعي لمعامل الثبات كما هو مبين في الجدول رقم(٣)

عضو عامل في إتحاد الجامعات العربية
عضو إتحاد مجالس البحث العلمي العربية
عضو إتحاد جامعات العالم الإسلامي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول(٣)يوضح نتائج اختبار الصدق الظاهري لأداة الدراسة

القسم	الفقرات	الثبات	الصدق الداخلي
القسم الأول: تحديد دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.	22	.977	.988
القسم الثاني: تحديد دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في ظل الالتزام بتطبيق المعايير المهنية.	44	.984	.992
المحور الأول: تحديد دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في ظل الالتزام بتطبيق معايير الصفات	19	.953	.976
المحور الثاني: تحديد دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في ظل الالتزام بتطبيق معايير الأداء	25	.979	.989
القسم الثالث: تحديد دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود إشراف فعال من قبل لجنة مراجعة كفؤة ومستقلة.	6	.893	.945
القسم الرابع: تحديد دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود رقابة فعالة من قبل البنك المركزي اليمني.	5	.940	.969
القسم الخامس: تحديد دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود مراجع داخلي متخصص صناعياً.	9	.925	.962
معامل الثبات / معامل الصدق الداخلي لأسئلة الدراسة بشكل عام.	86	.984	.992

ويتضح من الجدول السابق رقم (٣) أن الصدق الظاهري للاستبيان بلغ (.992)، وعليه فإن صدق الأداة يعد عالياً.

THE NATIONAL UNIVERSITY
عضو عامل في إتحاد الجامعات العربية
عضو إتحاد مجالس البحث العلمي العربية
عضو إتحاد جامعات العالم الإسلامي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مناقشة نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحديد دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن، وتحديد مدى ادراك عينة الدراسة (المراجعين الداخليين ومفتشي البنك المركزي اليمني) لأهمية ذلك الدور، وتحديد تأثير دور المراجعة الداخلية على تعزيز الحوكمة في تلك المصارف في ظل الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، وفي ظل وجود إشراف فعال من قبل لجنة المراجعة في المصرف، وفي ظل وجود رقابة فعالة من قبل السلطة الإشراقية(البنك المركزي)، وفي ظل وجود المراجع الداخلي والمفتش المصرفي المتخصص صناعياً(نوعياً). ولاختبار الفرضيات تم استخدام اختبارt لعينة واحدة One Sample T-test لأجل مقارنة كلاً من الوسط الحسابي لإجمالي القسم الأول، وكذلك مقارنة الوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات القسم هذا القسم، بالوسط الفرضي (٣)، وأيضا تم استخدام اختبار(f) أو تحليل التباين ANOVA لعدة عينات مستقلة. وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

من خلال نتائج الدراسة تبين أن" **هناك إدراك كبير من قبل عينة البحث لأهمية دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن**".

جدول(٤) يوضح وجود إدراك كبير من قبل عينة البحث لأهمية دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن

م	أهمية اجراءات المراجعة الداخلية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى الدلالة
١	إعداد دليل المراجعة الداخلية واعتماده من مجلس إدارة المصرف.	4.46	.751	39.770	.000
٢	التقييم الدوري لدليل المراجعة الداخلية في المصرف وتحديثه .	4.17	.950	29.443	.000
٣	متابعة قيام مجلس الإدارة بإعداد وتطبيق دليل الحوكمة .	4.07	1.041	26.150	.000
٤	التدريب المستمر للمراجعين بما يؤهلهم لتلبية متطلبات تفعيل الحوكمة	4.28	1.047	27.419	.000
٥	ضمان شمول دليل المراجعة لاستقلالية وموضوعية المراجعة الداخلية وكوادرها	4.26	.905	31.552	.000
٦	ممارسة نشاط المراجعة الداخلية وفقاً للمعايير الدولية وقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة.	4.15	.918	30.303	.000
٧	تعريف المراجعين بطبيعة ومعايير العمل المصرفي عامة ، والاسلامي خاصة.	4.26	.743	38.417	.000
٨	العمل على إلمام المراجعين بالتشريعات المصرفية المحلية والدولية .	4.28	.911	31.520	.000
٩	العمل على ترسيخ وتطبيق مفاهيم ومبادئ وأهداف حوكمة المصارف.	4.13	.859	32.211	.000
١٠	تنسيق جهود المراجعة الداخلية مع جهود بقية أطراف الحوكمة لمنع التضارب .	4.17	.926	30.196	.000
١١	التواصل الفعال مع السلطة العليا بما يضمن كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .	4.30	.891	32.378	.000
١٢	ضمان تطوير متكامل لمستوى المراجع الداخلي ليقوم بعمله بمهنية عالية .	4.30	.891	32.378	.000
١٣	توثيق الموضوعات الهامة المتعلقة بالمراجعة الداخلية وتوصيل النتائج فوراً.	4.15	.868	32.039	.000
١٤	تبليغ مجلس الإدارة وبصورة منتظمة عن مؤشرات الأداء الرئيسية في المصرف .	4.30	.813	35.494	.000
١٥	التقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، ونظم المخاطر، ونظم تكنولوجيا المعلومات .	4.26	.880	32.444	.000
١٦	مناقشة المواضيع التي تنطوي على مخاطر لها تأثيرات كبيرة مع مجلس الإدارة.	4.20	.957	29.371	.000
١٧	تقييم مدى كفاءة وفاعلية عمليات إدارة المخاطر واقتراح التحسينات المناسبة.	4.20	.859	32.715	.000

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

م	أهمية اجراءات المراجعة الداخلية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى الدلالة
١٨	تقييم مدى امتثال ادارة المصرف لأخلاقيات العمل المصرفي .	3.98	.830	32.111	.000
١٩	دعم بناء ثقافة الوعي بالمسائل المتعلقة بالتهديدات والمخاطر وتشجيع التبليغ عنها.	3.91	.890	29.436	.000
٢٠	تقييم كفاءة وفاعلية وسائل إبلاغ النتائج والمعلومات المتعلقة بالمراجعة الداخلية .	4.09	.839	32.647	.000
٢١	متابعة استجابة المصرف لتعليمات المصرف المركزي ولنتائج المراجعة الخارجية.	4.17	.973	28.744	.000
٢٢	تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظم قياس أداء النشاط ومدى إيفاءها في تحقيق أهدافه.	4.11	.900	30.583	.000
دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.		**4.2**	**.737**	**38.102**	**.000**

ويتضح من الجدول السابق أن الوسط الحسابي الإجمالي للفرضية (4.2) وهو أكبر من الوسط الافتراضي (3) مما يدل على وجود اتجاه نحو تأييد الفرضية، أما بالنسبة لقيمة t فقد بلغت (38.102) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.99)، أما مستوى الدلالة يساوي(0.000) وهو اقل من(0.05) مما يعني وجود ادراك لأهمية دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن. وينطبق ادراك أفراد العينة لأهمية ذلك الدور على كل فقرة من فقرات اختبار الفرضية الأولى، حيث يوضح الجدول أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من الوسط الفرضي (3) حيث تتراوح بين (4.46) كأعلى متوسط و(3.91) كأدنى متوسط.

كما أن مستويات المعنوية سواءً الكلي أو مستوى المعنوية لكل فقرة على حدة يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى (.05%) وهو ما يعني أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة تؤكد وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين وجود دور كبير للمراجعة الداخلية وتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

THE NATIONAL UNIVERSITY

٢- نتائج اختبار الفرضية الثانية:

ومن خلال نتائج الدراسة تبين **"وجود تأثير لدور المراجعة الداخلية على تعزيز حوكمة المصارف الإسلامية العاملة في اليمن"**.

عضو إتحاد مجالس البحث العلمي العربية

وتتفرع هذه الفرضية إلى أربع فرضيات على النحو الآتي:

عضو إتحاد جامعات العالم الإسلامي

أ- نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

وتنص الفرضية على" **وجود تأثير للمراجعة الداخلية على تعزيز حوكمة المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل ممارسة نشاط المراجعة الداخلية وفقاً للمعايير المهنية**".

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبارt لعينة واحدة One Sample T-test لأجل مقارنة كلاً من الوسط الحسابي لإجمالي هذا القسم، وكذلك مقارنة الوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات القسم الثاني، بالوسط الفرضي (٣)، والجدول(٥) يوضح اتجاهات الآراء لأفراد عينة الدراسة نحو العلاقة المذكورة بحسب الفرضية، حيث تفاوتت الاتجاهات بين الموافقة المرتفعة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جداً والمرتفعة والمتوسطة، ولا توجد موافقة ضعيفة، وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً على وجود نوع من الفهم والإدراك لدى القائمين على المراجعة الداخلية لأهمية وتأثير تطبيق المعايير المهنية للمراجعة الداخلية ودورها في تعزيز الحوكمة.

وبشكلٍ عام يتبين أن الوسط الحسابي الإجمالي للفرضية (4.05) وهو أكبر من الوسط الافتراضي (3) مما يدل على وجود اتجاه نحو تأييد الفرضية، وبالنسبة لقيمة t فقد بلغت (38) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.99)،أما مستوى الدلالة يساوي(0.000) وهو اقل من(0.05) مما يعني وجود تأثير كبير لدور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل الالتزام بتطبيق المعايير المهنية للمراجعة الداخلية.

كما ينطبق القول على كل فقرة من فقرات هذا القسم حيث يتضح من الجدول أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات وبدون استثناء أكبر من الوسط الفرضي (3) حيث تراوح بين (4.46) كأعلى متوسط و(3.73) كأدنى متوسط .

كما أن مستويات المعنوية سواءً الكلي أو مستوى المعنوية لكل فقرة على حدة يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى (05.%) وهو ما يعني أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة تؤكد وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين وجود دور كبير للالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية وتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

الأمر الذي يجعل النتيجة العامة لآراء أفراد عينة الدراسة تدل على وجود تأثير للالتزام بمعايير المراجعة الداخلية على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

القرار: وبناءً على ما تقدم فإن القرار يتمثل في قبول فرضية الباحثان التي تنص على" **وجود تأثير كبير للمراجعة الداخلية على تعزيز حوكمة المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل ممارسة نشاط المراجعة الداخلية وفقاً للمعايير المهنية**".

جدول(٥) يوضح نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية الرئيسية

م	إجراءات تطبيق معايير المراجعة الداخلية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى الدلالة
١	تحديد مفاهيم وأهداف وصلاحيات ومهام المراجعة الداخلية في دليل المراجعة الداخلية.	4.24	.848	33.500	.000
٢	تحديد طبيعة خدمات التأكيد والاستشارات التي تقدمها المراجعة الداخلية في الدليل.	3.78	.917	27.612	.000
٣	يحدد المراجع نطاق المراجعة وإجراءاتها وتوصيل النتائج باستقلال دون تدخل أي طرف.	4.11	.900	30.583	.000
٤	يتسم أداء المراجع بالموضوعية، حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل أي طرف محايد.	4.09	.939	29.168	.000
٥	لا يقوم المراجع الداخلي بأي عمل تنفيذي.	4.46	.751	39.770	.000
٦	تتبع إدارة المراجعة الداخلية مجلس الإدارة وظيفياً، والإدارة التنفيذية إدارياً.	3.85	1.173	21.956	.000
٧	في حالة تهديد استقلالية أو موضوعية المراجع، يتم إبلاغ السلطة المناسبة في المصرف.	4.09	.962	28.459	.000
٨	امتناع المراجعين الداخليين عن تقييم عمليات كانوا مسؤولين تنفيذيين عنها سابقا.	3.91	.939	27.911	.000
٩	يعتمد المراجع الداخلي للوصول الى النتائج على الأدلة التي جمعها وبدون تحيز.	4.20	.833	33.746	.000
١٠	يمتلك المراجع الداخلي المعارف، والمهارات، والمؤهلات المطلوبة للقيام بمهامه.	4.15	.988	28.158	.000
١١	تطوير مهارات المراجع ودعمه للحصول على شهادة مهنيةكـ (CIA)مراجع داخلي معتمد.	4.04	1.095	24.745	.000
١٢	يتخذ مدير المراجعة الداخلية الطرق المناسبة للتغلب على أي قصور في كفاءة المراجعين.	4.00	1.033	25.940	.000

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

م	إجراءات تطبيق معايير المراجعة الداخلية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى الدلالة
١٣	لدى المراجع الداخلي المعرفة الكافية لتقييم مخاطر الاحتيال وطرق إدارتها.	3.93	.904	29.134	.000
١٤	معرفة المراجع بأسس مخاطر تكنولوجيا المعلومات وضوابطها.	3.74	1.084	23.084	.000
١٥	يؤدي المراجعين مهامهم بالكفاءة والعناية المهنية اللازمة.	4.09	.915	29.933	.000
١٦	هناك تنبه للمخاطر التي قد تؤثر على أهداف، وأنشطة ومتطلبات المراجعة الداخلية.	3.89	.994	26.212	.000
١٧	تطوير المراجعين الداخلين من خلال برامج التحسين المستمرة، وتأكيد جودة المراجعة.	3.96	.918	28.866	.000
١٨	يقوم طرف خارجي مؤهل بتقييم أداء المراجعة الداخلية دورياً.	3.87	1.067	24.282	.000
١٩	يرفع مدير المراجعة الداخلية إلى مجلس الإدارة تقارير عن تقييم أداء إدارته .	3.85	1.053	24.452	.000
٢٠	يتم وضع خطة للمراجعة الداخلية مبنية على أساس المخاطر على الأقل مرة سنوياً.	4.09	.915	29.933	.000
٢١	الموافقة على المهام الاستشارية اعتماداً على احتمال مساهمتها في تحسين الحوكمة.	3.83	.973	26.320	.000
٢٢	يتم عرض الخطة السنوية ومتطلبات تنفيذها، على مجلس الإدارة لاعتمادها.	4.33	.762	38.075	.000
٢٣	التأكد من كفاية متطلبات تنفيذ نشاط المراجعة، واستعمالها بكفاءة لتحقيق الخطة .	4.04	.842	32.163	.000
٢٤	يحدد مدير المراجعة الداخلية السياسات والإجراءات اللازمة لتوجيه نشاط المراجعة.	4.13	.909	30.431	.000
٢٥	تنسيق الجهود مع مقدمي خدمات التأكيد لضمان التغطية المناسبة ومنع الازدواج.	3.67	.967	25.408	.000
٢٦	تقييم كفاءة عمليات إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية واقتراح سبل تحسينهما.	4.07	.854	31.895	.000
٢٧	تقييم مدى تعرض العمليات، أو نظم المعلومات للمخاطر والمساعدة على التحكم فيها.	3.93	1.041	25.300	.000
٢٨	يتم تقييم كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في التصدي للمخاطر في المصرف .	3.96	1.010	26.231	.000
٢٩	يتم التأكد من أن أهداف عملية المراجعة تتوافق مع الأهداف الكلية للبنك.	4.13	.934	29.645	.000
٣٠	يتم إعداد وتوثيق خطة لكل مهمة تتضمن أهدافها ونطاقها وتوقيتها ومتطلباتها.	4.09	.890	30.761	.000
٣١	يؤخذ في الاعتبار المخاطر الجوهرية، والمستوى المقبول من هذه المخاطر.	4.02	.954	28.229	.000
٣٢	يراعي المراجع عند تحديد نطاق المهمة كفاية هذا النطاق لتحقيق أهداف المراجعة.	4.00	.989	27.093	.000
٣٣	يتم تطوير، وتوثيق برامج المراجعة، لتحقيق أهداف المهمة .	4.13	.909	30.431	.000
٣٤	يتم تحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف المهمة .	4.07	.929	29.326	.000
٣٥	يتم التوصل إلى نتائج المراجعة، استنادا على التحليلات والتقييمات المناسبة والموضوعية.	4.17	.825	33.913	.000
٣٦	يوثق المراجع الملاحظات والمعلومات الملائمة لدعم استنتاجات ونتائج عملية المراجعة.	4.28	.779	36.839	.000
٣٧	يُشرف مدير المراجعة على المهام بشكل ملائم للتأكد من تحقق أهداف المراجعة بدقة.	4.11	.875	31.458	.000
٣٨	يتسم تقرير توصيل نتائج المراجعة بالدقة والموضوعية والوضوح وفق المعايير المهنية .	4.15	.918	30.303	.000
٣٩	يكون التقريرمستوفياً للمعلومات والملاحظات الملائمة التي تدعم رأي وتوصيات المراجع.	4.13	.909	30.431	.000
٤٠	اعداد تقارير المراجعة وتقديمها للسلطة العليا في المصرف وفي الوقت المناسب .	4.22	.867	32.600	.000
٤١	يتم تحديد القضايا الهامة الخاصة بالحوكمة، والمخاطر، والرقابة،والإبلاغ عنها أولاً بأول.	4.04	.965	28.065	.000
٤٢	يحدد مديرالمراجعة الداخلية إجراءات لمتابعة، تجاوب إدارة المصرف مع نتائج المراجعة.	4.09	.755	36.264	.000
٤٣	يتناقش مدير المراجعة مع إدارة المصرف إذا اعتقد أنها قبلت مستوى مخاطر مرتفع .	4.09	.725	37.766	.000
٤٤	إذا رفضت الإدارة تخفيض مستوى المخاطر المقبول يتم الرفع لمجلس الإدارة لحل الأمر.	4.07	.929	29.326	.000
	دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في ظل الالتزام بالمعايير المهنية الدولية للمراجعة الداخلية في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.	**4.04**	**.712**	**38.034**	**.000**

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

وتنص الفرضية على" **وجود تأثير لدور المراجعة الداخلية على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود إشراف فعال من قبل لجنة مراجعة مستقلة".**

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبارt لعينة واحدة One Sample T-test لمقارنة كلاً من الوسط الحسابي لإجمالي القسم، وكذلك مقارنة الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات، بالوسط الفرضي (٣)، والجدول(٦) يوضح اتجاهات آراء عينة الدراسة نحو العلاقة المذكورة بحسب الفرضية، حيث تفاوتت الاتجاهات بين الموافقة المرتفعة جداً والمرتفعة، ولا توجد موافقة ضعيفة.

وبشكلٍ عام يتبين أن الوسط الحسابي الإجمالي للفرضية (4.21) وهو أكبر من الوسط الافتراضي (3) مما يدل على وجود اتجاه نحو تأييد الفرضية، وبالنسبة لقيمة t فقد بلغت (45.45) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.99)، أما مستوى الدلالة يساوي(0.000) وهو اقل من(0.05) مما يعني وجود تأثير كبير للجنة المراجعة على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

وينطبق القول على كل الفقرات اذ يوضح الجدول أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من الوسط الفرضي (3)، حيث تتراوح المتوسطات بين(4.33)كأعلى متوسط و(4.09) كأدنى متوسط.

كما أن مستويات المعنوية سواءً الكلي أو مستوى المعنوية لكل فقرة على حدة يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى (05.%) مما يعني أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة تؤكد وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين وجود تأثير كبير لدور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة ووجود إشراف فعال من قبل لجنة مراجعة مستقلة.

الأمر الذي يجعل النتيجة العامة لآراء أفراد عينة الدراسة تدل على وجود تأثير كبير للجنة المراجعة على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

القرار: وبناءً على ما تقدم فإن القرار يتمثل في قبول فرضية الباحثان التي تنص على" **وجود تأثير كبير لدور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود إشراف فعال من قبل لجنة مراجعة مستقلة".**

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول(٦) يوضح نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية الرئيسية

م	إجراءات لجنة المراجعة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى الدلالة
١	وجود لجنة مراجعة مسئولة عن كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية وتقوم بما يلي:	4.30	.662	43.567	.000
٢	تقييم كفاءة وفاعلية نشاط المراجعة الداخلية.	4.33	.668	43.385	.000
٣	ضمان استقلالية نشاط المراجعة الداخلية، ومراجعة واقرار تعيين أو تغيير مدير المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين في المصرف.	4.22	.696	40.585	.000
٤	تجتمع لجنة المراجعة مع مدير المراجعة الداخلية دورياً بدون حضور إدارة المصرف لمناقشة المواضيع التي يرى المراجع الداخلي أو ترى اللجنة مناقشتها بصورة سرية.	4.09	.915	29.933	.000
٥	تقييم نطاق عمل المراجعين في مراجعة نظم الرقابة الداخلية والحصول على النتائج والتوصيات الهامة، مرفقة باستجابات ادارة المصرف بشأن تلك النتائج والتوصيات .	4.26	.773	36.960	.000
٦	تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصرف .	4.09	.865	31.662	.000
دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في ظل لجنة المراجعة الكفؤة والمستقلة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.		4.213	.62129	45.454	.000

ج- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

وتنص الفرضية على" **وجود تأثير لدور المراجعة الداخلية على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود رقابة فعالة من قبل البنك المركزي اليمني**".

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبارt لعينة واحدة One Sample T-test لأجل مقارنة كلاً من الوسط الحسابي لإجمالي هذا القسم، وكذلك مقارنة الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات، بالوسط الفرضي (٣)، والجدول١٧) يوضح اتجاهات الآراء لأفراد عينة الدراسة نحو العلاقة المذكورة بحسب الفرضية ،حيث تفاوتت الاتجاهات بين الموافقة المرتفعة جداً والمرتفعة، ولا توجد موافقة ضعيفة، مما يعتبر مؤشراً على إدراك المبحوثين لتأثير رقابة السلطة الإشرافية المتمثلة في البنك المركزي اليمني على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

ويتبين أن الوسط الحسابي الإجمالي للفرضية (4.14) وهو أكبر من الوسط الافتراضي (3) مما يدل على وجود اتجاه نحو تأييد الفرضية، أما قيمة t فقد بلغت (34.62) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.99)، أما مستوى الدلالة يساوي(0.000) وهو اقل من(0.05) مما يعني وجود تأثير لأنشطة رقابة البنك المركزي على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما ينطبق القول على كل فقرة من فقرات هذا القسم حيث يتضح من الجدول أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات وبدون استثناء أكبر من الوسط الفرضي (3) حيث تراوح بين (4.22) كأعلى متوسط و(4.02) كأدنى متوسط .

كما أن مستويات المعنوية سواءً الكلي أو مستوى المعنوية لكل فقرة على حدة يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى (05.%) وهو ما يعني أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة تؤكد وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين وجود تأثير كبير لدور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة والأنشطة الرقابة على المصارف من قبل البنك المركزي.

الأمر الذي يجعل النتيجة العامة لآراء أفراد عينة الدراسة تدل على وجود تأثير لأنشطة رقابة البنك المركزي على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية.

القرار: وبناءً على ما تقدم فإن القرار يتمثل في قبول فرضية الباحثان التي تنص على" **وجود تأثير كبير لدور المراجعة الداخلية على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود رقابة فعالة من قبل البنك المركزي اليمني**".

جدول(٧) يوضح نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية الرئيسية

م	إجراءات مفتشي البنك المركزي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى الدلالة
١	مراجعة دليل وأنشطة وتقارير المراجعة الداخلية في المصرف والحصول على النتائج والتوصيات الهامة، مرفقة باستجابات ادارة المصرف بشأن تلك النتائج والتوصيات.	4.02	.906	29.716	.000
٢	التحقق من استقلالية كلاً من المراجعين الداخليين وإدارة المراجعة الداخلية.	4.22	.841	33.609	.000
٣	التأكد من كفاءة وفاعلية دليل وأنشطة وتقارير المراجعة الداخلية.	4.20	.910	30.909	.000
٤	التحقق من أن أنشطة المراجعة الداخلية تغطي جميع المخاطر المصاحبة لنشاط المصرف، وكذلك التحقق من تغطية المراجعة لجميع الأقسام والفروع التابعة للبنك.	4.13	.909	30.431	.000
٥	التأكد من جودة تقارير المراجعة الداخلية ومدى تحقيقها لأهداف المراجعة والحصول على النتائج والتوصيات الهامة، مرفقة باستجابات الإدارة بشأن تلك النتائج والتوصيات.	4.15	.894	31.134	.000
دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود رقابة فعالة من قبل البنك المركزي.		4.14	.801	34.624	.000

د- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة :

وتنص على" **وجود تأثير لدور المراجعة الداخلية على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود مراجعين داخليين ومفتشين مصرفيين متخصصين صناعياً**".

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبارt لعينة واحدة One Sample T-test لأجل مقارنة كلاً من الوسط الحسابي لإجمالي هذا القسم، وكذلك مقارنة الوسط الحسابي لكل فقرة من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفقرات، بالوسط الفرضي(٣)، والجدول(٨) يوضح اتجاهات الآراء لأفراد عينة الدراسة نحو العلاقة المذكورة بحسب الفرضية، حيث تفاوتت الاتجاهات بين الموافقة المرتفعة جداً والمرتفعة، ولا توجد موافقة ضعيفة، مما يمثل مؤشراً عاماً على فهم وادراك المبحوثين لأهمية التخصص الصناعي(النوعي) المتعلق بمعرفة المراجع العميقة بطبيعة النشاط الخاضع للمراجعة لأجل تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

ويُلاحظ أن الفقرتين السادسة قد حصلت على انحراف معياري (1.007) كتعبير عن تشتت (تباعد) آراء المبحوثين فيما يخص هذه الفقرة، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري لمعظم فقرات هذا القسم قريبة من الواحد الصحيح وقد يعود ذلك إلى ضعف إدراك بعض المبحوثين لتأثير التخصص النوعي ذو العلاقة بطبيعة النشاط الخاضع للمراجعة، على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن كما قد يدل ذلك على ضعف التخصص النوعي لدى الكثير من أفراد العينة.

وبشكلٍ عام يتضح أن الوسط الحسابي الإجمالي للفرضية (4.20) وهو أكبر من الوسط الافتراضي (3) مما يدل على وجود اتجاه نحو تأييد الفرضية، أما قيمة t فقد بلغت (38.67) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.99)، أما مستوى الدلالة يساوي(0.000) وهو أقل من(0.05)مما يعني وجود تأثير للتخصص الصناعي للمراجع الداخلي على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

كما يتضح من الجدول أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات وبدون استثناء أكبر من الوسط الفرضي(3)حيث تراوح بين(4.39) كأعلى متوسط و(4.07) كأدنى متوسط .

كما أن مستويات المعنوية سواءً الكلي أو مستوى المعنوية لكل فقرة على حدة يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى (05.%). مما يعني أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة تؤكد وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين بين وجود تأثير كبير لدور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن والتخصص الصناعي للمراجع الداخلي.

الأمر الذي يجعل النتيجة العامة لآراء عينة الدراسة تدل على وجود تأثير كبير للتخصص الصناعي للمراجع الداخلي على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

القرار: وبناءً على ما تقدم فإن القرار يتمثل في قبول فرضية الباحثان التي تنص على" **وجود تأثير كبير لدور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود مراجع داخلي متخصص صناعياً**".

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول(٨) يوضح نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية الرئيسية

م	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى الدلالة
١	الخبرة والمعرفة والمهارة للمراجع الداخلي وفهمه المتعمق لطبيعة النشاط.	4.39	.802	36.706	.000
٢	تعيين المراجعين الداخليين وفقاً للمعرفة والمهارة والخبرة في مراجعة المصارف الإسلامية.	4.22	.892	31.677	.000
٣	عقد دورات تخصصية للمراجعين الداخليين في مجال طبيعة أنشطة المصارف الإسلامية.	4.30	.866	33.324	.000
٤	تدريب المراجعين الداخليين بصفة مستمرة على مراجعة المصارف الإسلامية.	4.35	.900	32.395	.000
٥	توزيع المراجعين على مهام المراجعة وفقاً للخبرة والمعرفة والمهارة.	4.24	.874	32.510	.000
تخصص المراجع الداخلي في مراجعة النشاط المصرفي الإسلامي يؤثر على التالي:					
٦	مهارته في كشف أي أعمال غير قانونية، أو تقصير في الأداء من قبل المسئولين والموظفين.	4.09	1.007	27.184	.000
٧	تقييمه لمخاطر عمليات المراجعة.	4.07	.998	27.292	.000
٨	مستوى جودة تخطيط وتنفيذ المراجعة الداخلية، والقيمة المضافة، لعملية المراجعة.	4.07	.998	27.292	.000
٩	دور المراجع في تطبيق مبادئ وتشريعات الحوكمة.	4.13	.934	29.645	.000
دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل وجود مراجع داخلي متخصص صناعياً.		**4.205**	**.72878**	**38.671**	**.000**

٦- نتائج اختبار الفرضية الثالثة :

وتنص الفرضية على" **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين وفقاً لمتغير جهة العمل حول وجود تأثير قوي لدور المراجعة الداخلية على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن**".

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار(f) أو تحليل التباين ANOVA لعدة عينات مستقلة ويوضح الجدول (٩) المتوسط والانحراف المعياري والخطأ المعياري وفترة الثقة للمتوسط والقيمتين العظمى والصغرى حسب جهة العمل (حسب مجموعات المراجعين الداخليين في كل مصرف إسلامي على حده بالإضافة إلى مجموعة مفتشي البنك المركزي اليمني) وذلك على مستوى كل قسم من أقسام الدراسة.

أما الجدول رقم (١٠) فيوضح مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار F (ANOVA) والذي يُبين ما يلي :

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين بالنسبة للأقسام من القسم الأول إلى القسم الرابع من الدراسة حيث أن قيم الدلالة للأقسام على التوالي هي 245.، 831.، 244.، 077. وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم في الدراسة ٠,٠٥مما يدل على عدم وجود فروق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين وفقاً لمتغير جهة العمل حول وجود تأثير قوي لدور المراجعة الداخلية على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين بالنسبة للقسم الخامس من الدراسة يوضح جدول تحليل التباين أن احتمال المعنوية 018. وهو أصغر من مستوى المعنوية المستخدم في الدراسة 0.05 ويعني ذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين وفقاً لمتغير جهة العمل حول تأثير التخصص الصناعي للمراجع الداخلي على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

وبناءً على ما تقدم فإن القرار يتمثل في الآتي:

١- قبول فرضية الباحثان التي تنص على أنه " **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين وفقاً لمتغير جهة العمل حول وجود تأثير قوي لدور المراجعة الداخلية على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن** " وذلك فيما يخص أقسام الدراسة من الأول إلى الرابع والمتعلقة بدور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل الالتزام بتطبيق المعايير المهنية للمراجعة الداخلية، وفي ظل وجود إشراف فعال من قبل لجان المراجعة، وفي ظل وجود رقابة فعالة من قبل البنك المركزي اليمني. ٢- عدم قبول فرضية الباحثان التي تنص على أنه " **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين وفقاً لمتغير جهة العمل حول وجود تأثير قوي لدور المراجعة الداخلية على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن** " بالنسبة للقسم الخامس من أقسام الدراسة والمتعلق بتأثير التخصص الصناعي للمراجع الداخلي على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

THE NATIONAL UNIVERSITY
عضو عامل في إتحاد الجامعات العربية
عضو إتحاد مجالس البحث العلمي العربية
عضو إتحاد جامعات العالم الإسلامي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول(٩) يوضح نتائج اختبار الفرضية الثالثة Descriptives

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
						Lower Bound	Upper Bound		
اجمالي القسم1	البنك المركزي	14	3.9351	.93252	.24923	3.3966	4.4735	1.91	4.95
	البنك الإسلامي اليمني	5	4.4818	.28856	.12905	4.1235	4.8401	4.14	4.77
	بنك التضامن الإسلامي	4	4.8750	.16336	.08168	4.6151	5.1349	4.64	5.00
	بنك سبأ الإسلامي	8	4.2443	.45450	.16069	3.8643	4.6243	3.73	5.00
	بنك اليمن البحرين	7	4.2857	.69468	.26257	3.6432	4.9282	3.45	5.00
	كاك بنك الإسلامي	8	3.9830	.82427	.29142	3.2938	4.6721	2.36	5.00
	Total	46	4.1917	.73724	.10870	3.9728	4.4106	1.91	5.00
اجمالي القسم2	البنك المركزي	14	3.9838	.70595	.18867	3.5762	4.3914	2.32	4.80
	البنك الإسلامي اليمني	5	4.4318	.42061	.18810	3.9096	4.9541	3.91	4.95
	بنك التضامن الإسلامي	4	4.2330	.88576	.44288	2.8235	5.6424	3.00	5.00
	بنك سبأ الإسلامي	8	3.9858	.63925	.22601	3.4514	4.5202	2.70	5.00
	بنك اليمن البحرين	7	4.0325	1.06486	.40248	3.0476	5.0173	2.14	5.00
	كاك بنك الإسلامي	8	3.8977	.59897	.21177	3.3970	4.3985	2.95	4.68
	Total	46	4.0469	.71274	.10509	3.8353	4.2586	2.14	5.00
اجمالي قسم2i	البنك المركزي	14	3.9683	.68066	.18191	3.5753	4.3613	2.17	4.72
	البنك الإسلامي اليمني	5	4.3889	.41759	.18675	3.8704	4.9074	3.89	4.94
	بنك التضامن الإسلامي	4	4.3056	.89982	.44991	2.8737	5.7374	3.00	5.00
	بنك سبأ الإسلامي	8	4.0139	.53514	.18920	3.5665	4.4613	3.06	5.00
	بنك اليمن البحرين	7	3.9921	1.11085	.41986	2.9647	5.0194	2.00	5.00
	كاك بنك الإسلامي	8	3.7986	.64169	.22687	3.2621	4.3351	2.67	4.56
	Total	46	4.0254	.71307	.10514	3.8136	4.2371	2.00	5.00
القسم2ب	البنك المركزي	14	4.0114	.75463	.20168	3.5757	4.4471	2.44	5.00
	البنك الإسلامي اليمني	5	4.4880	.42839	.19158	3.9561	5.0199	3.96	5.00
	بنك التضامن الإسلامي	4	4.1900	.88987	.44493	2.7740	5.6060	3.00	5.00
	بنك سبأ الإسلامي	8	3.9600	.74127	.26208	3.3403	4.5797	2.40	5.00
	بنك اليمن البحرين	7	4.0686	1.01999	.38552	3.1252	5.0119	2.28	5.00
	كاك بنك الإسلامي	8	3.9800	.58280	.20605	3.4928	4.4672	3.16	4.84
	Total	46	4.0730	.73211	.10794	3.8556	4.2905	2.28	5.00
اجمالي القسم3	البنك المركزي	14	4.0952	.66253	.17707	3.7127	4.4778	2.50	5.00
	البنك الإسلامي اليمني	5	3.9333	.70317	.31447	3.0602	4.8064	2.83	4.50
	بنك التضامن الإسلامي	4	4.8333	.23570	.11785	4.4583	5.2084	4.50	5.00
	بنك سبأ الإسلامي	8	4.0625	.39779	.14064	3.7299	4.3951	3.67	5.00
	بنك اليمن البحرين	7	4.4048	.80425	.30398	3.6610	5.1486	3.00	5.00
	كاك بنك الإسلامي	8	4.2708	.52658	.18617	3.8306	4.7111	3.50	5.00
	Total	46	4.2138	.62129	.09160	4.0293	4.3983	2.50	5.00
اجمالي القسم4	البنك المركزي	14	4.5714	.45646	.12199	4.3079	4.8350	3.80	5.00
	البنك الإسلامي اليمني	5	4.4000	.66332	.29665	3.5764	5.2236	3.60	5.00
	بنك التضامن الإسلامي	4	4.4000	.58878	.29439	3.4631	5.3369	3.80	5.00
	بنك سبأ الإسلامي	8	3.7750	.63640	.22500	3.2430	4.3070	2.80	4.80
	بنك اليمن البحرين	7	3.8286	1.12800	.42634	2.7853	4.8718	1.80	5.00
	كاك بنك الإسلامي	8	3.7500	.98416	.34795	2.9272	4.5728	2.20	5.00
	Total	46	4.1435	.80185	.11823	3.9054	4.3816	1.80	5.00
اجمالي القسم5	البنك المركزي	14	4.5238	.29374	.07851	4.3542	4.6934	4.11	5.00
	البنك الإسلامي اليمني	5	4.4444	.59835	.26759	3.7015	5.1874	3.56	5.00

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
						Lower Bound	Upper Bound		
	بنك التضامن الإسلامي	4	4.8333	.33333	.16667	4.3029	5.3637	4.33	5.00
	بنك سبأ الإسلامي	8	4.0556	.52788	.18663	3.6142	4.4969	3.00	4.78
	بنك اليمن البحرين	7	3.7302	1.22870	.46440	2.5938	4.8665	1.44	5.00
	كاك بنك الإسلامي	8	3.7500	.68686	.24284	3.1758	4.3242	3.00	5.00
	Total	46	4.2053	.72878	.10745	3.9889	4.4217	1.44	5.00

جدول(١٠) يوضح نتائج اختبار الفرضية الثالثة

ANOVA						
		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
اجمالي القسم1	Between Groups	3.643	5	.729	1.400	.245
	Within Groups	20.815	40	.520		
	Total	24.458	45			
اجمالي القسم2	Between Groups	1.144	5	.229	.422	.831
	Within Groups	21.715	40	.543		
	Total	22.860	45			
اجمالي قسم2أ	Between Groups	1.441	5	.288	.538	.747
	Within Groups	21.440	40	.536		
	Total	22.881	45			
القسم2ب	Between Groups	1.140	5	.228	.397	.848
	Within Groups	22.979	40	.574		
	Total	24.119	45			
اجمالي القسم3	Between Groups	2.590	5	.518	1.402	.244
	Within Groups	14.780	40	.370		
	Total	17.370	45			
اجمالي القسم4	Between Groups	6.175	5	1.235	2.171	.077
	Within Groups	22.758	40	.569		
	Total	28.933	45			
اجمالي القسم5	Between Groups	6.702	5	1.340	3.118	.018
	Within Groups	17.198	40	.430		
	Total	23.900	45			

عضو إتحاد المجلة العلمي العربية
عضو إتحاد جامعات العالم الإسلامي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاستنتاجات:

١- وجود إدراك كبير من قبل المبحوثين لأهمية دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

٢- وجود تأثير قوي لدور المراجعة الداخلية على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن في ظل الالتزام بتطبيق المعايير المهنية للمراجعة الداخلية، وفي ظل وجود فاعلية الإشراف والرقابة من قبل كل من لجان المراجعة والبنك المركزي اليمني، وفي ظل توافر التخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الداخلي.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين وفقاً لمتغير جهة العمل حول مدى إدراك القائمين على المراجعة الداخلية في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن لأهمية دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة، وحول وجود تأثير قوي لدور المراجعة الداخلية على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن، حيث أظهرت نتائج تحليل بيانات الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين لست عينات(البنك المركزي، وخمسة مصارف إسلامية كل عينة على حدة) حول محاور وأقسام الدراسة من الأول إلى الرابع والمتعلقة بدور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن، كما أظهرت تلك النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين بالنسبة للقسم الخامس من أقسام الدراسة والمتعلق بتأثير التخصص الصناعي للمراجع الداخلي على تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

٤- هناك تفاوت بسيط في آراء عينة الدراسة حول الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن، ومن الممكن القول أن هذا التفاوت يعود إلى عوامل عدة منها:

٦- تختلف نسبة تطبيق تلك المصارف للحوكمة، وفي نسبة توفير متطلبات الحوكمة ذات العلاقة المباشرة بالمراجعة الداخلية مثل لجنة المراجعة المستقلة، لجنة المخاطر، وإدارة المخاطر.

٧- حداثة الحوكمة في بيئة الأعمال اليمنية ومنها المصارف، كما أن دليل تطبيق الحوكمة في المصارف العاملة في اليمن والذي شمل دور وظيفة المراجعة الداخلية في إطار الحوكمة لا زال حديث العهد، حيث صدر في عام ٢٠١٤م .

عضو عامل في إتحاد الجامعات العربية
عضو إتحاد مجالس البحث العلمي العربية
عضو إتحاد جامعات العالم الإسلامي
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٨- البعض من المصارف الإسلامية التي شملتها الدراسة عبارة عن بيوت تجارية عائلية أو شركات مساهمة غير مفتوحة وبالتالي فإن تطبيق الحوكمة يأتي كنوع من الاعتبار للجهات الإشرافية والمنظمات المهنية أكثر منه رغبة حقيقية في تطبيق الحوكمة.

٥- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة نشاط المراجعة الداخلية وفقاً للمعايير المهنية وتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن، كما يوجد تفاوت بسيط في آراء المبحوثين حول تأثير تطبيق بعض من المعايير، وقد يعود ذلك التفاوت إلى واقع عملية الالتزام بهذه المعايير من مصرف إلى آخر.

٦- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية إشراف لجنة المراجعة الكفؤة والمستقلة على نشاط المراجعة الداخلية، وتعزيز حوكمة المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

٧- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين رقابة مفتشي البنك المركزي اليمني، وتعزيز حوكمة المصارف الإسلامية العاملة في اليمن، حيث يؤثر دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة المصارف الإسلامية العاملة في اليمن بشكل كبير في ظل وجود رقابة فعالة من قبل البنك المركزي ويُعزى ذلك إلى كونها رقابة ذات شقين، الشق الأول أنها رقابة خارجية يقوم بها أشخاص من خارج المصرف، أما الشق الثاني أنها رقابة داخلية كونها في إطار الجهاز المصرفي للدولة. وعليه وبسبب عنصر الإلزام من قبل السلطة الإشرافية (البنك المركزي) فإن تلك الرقابة تُشكل حافزاً إضافياً للمراجعة الداخلية لأداء دور فعال في حوكمة المصرف، اذ انه بموجب تلك الرقابة تخضع أعمال المراجعة الداخلية في كل مصرف لفحص من قبل المفتشين المصرفيين التابعين للإدارة العامة للرقابة على المصارف في البنك المركزي اليمني.

٨- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعي أو القطاعي(النوعي)للمراجع الداخلي، وتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن، مما يعني وجود تأثير كبير للتخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الداخلي على تعزيز الحوكمة، كما يوجد تفاوت بسيط في آراء المبحوثين حول أهمية وتأثير هذا المتغير على تعزيز قيم ومبادئ الحوكمة من مصرف إلى آخر قد يعود إلى ضعف التأهيل في مجال الأنشطة التي يقومون بفحصها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٩- أظهرت نتائج تحليل المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة أنه لا يتم تشجيع المراجعين الداخليين ومفتشي البنك المركزي للحصول على شهادات مهنية، حيث أن أكثر من٨٢% من عينة الدراسة لا يحملون أي شهادة مهنية، كما أظهرت النتائج أن نحو٧٠% تقريباً من عينة الدراسة لم يحصلوا على عدد كافي من الدورات التدريبية مقارنة مع سنوات الخدمة التي قضوها في أعمالهم كمراجعين داخليين في هذه المصارف.

١٠- تشير نتائج تحليل الدراسة إلى افتقار إدارات المراجعة الداخلية للكفاءات اللازمة لممارسة بعض أنشطة المراجعة التي تقع تحت مسئولية ادارة المراجعة الداخلية، حيث تبين النتائج شحة وجود مراجعي نظم المعلومات والمراجعين الشرعيين الداخليين.

التوصيات:

أولاً: توصيات للسلطة الإشرافية على المصارف العاملة في اليمن ممثلةً بالبنك المركزي اليمني:

١- المتابعة المستمرة لمستوى استجابة المصارف لتطبيق دليل حوكمة المصارف في الجمهورية اليمنية وذلك تتويجاً لجهود إصداركم لهذا الدليل والذي تم صياغته بصورة حديثة ومواكبة للتغيرات الحديثة في بيئة المصارف، وخطوة ممتازة على طريق التطبيق الفعال لحوكمة المصارف في اليمن.

٢- التقييم المستمر لدليل حوكمة المصارف في اليمن من خلال نتائج التغذية العكسية التي تُرفع من المصارف في حالة وجود عوائق معينة في تطبيق الدليل وذلك نظراً لحداثة حوكمة المصارف في اليمن وحداثة صدور هذا الدليل في عام٢٠١٤م.

٣- التأهيل للمفتشين المصرفيين الذين يقومون بالرقابة على المصارف العاملة في اليمن وخاصة التأهيل النوعي(القطاعي) نظراً لخصوصية نشاط المصارف الإسلامية ولكي يؤدي المفتشين دورهم بشكل أفضل.

ثانياً: توصيات للمصارف الإسلامية العاملة في اليمن:

١- العمل على إعادة النظر في هيكلة نشاط المراجعة الداخلية بحيث يواكب المتطلبات الحديثة للمراجعة الداخلية ومتطلبات الحوكمة والتشريعات المصرفية المحلية والدولية وبحيث يؤدي هذا النشاط الدور المطلوب في اطار منظومة الحوكمة في المصارف الإسلامية، والتي تستند إلى مفاهيم تعبر عن الإفصاح والشفافية والملائمة وفقاً لمبادئ وأخلاقيات الشريعة الإسلامية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- الالتزام بتطبيق المعايير والقواعد السلوكية المهنية للمراجعة الداخلية وذلك للفوائد التي ستترتب على هذا الالتزام كون تلك المعايير والقواعد الإلزامية شاملة لأوجه المراجعة والرقابة والمخاطر والحوكمة، والالتزام بها يُعد تفعيلاً لدور المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ وقيم الحوكمة.

٣- تكوين لجان مراجعة ذات كفاءة واستقلالية وفاعلية وفقاً لما ورد في دليل حوكمة المصارف في الجمهورية اليمنية.

٤- التأهيل المستمر والتدريب النوعي في مجال الأنشطة التي يتم مراجعتها ومراعاة طبيعة النشاط ومجالات العمل المصرفي الإسلامي عند عمليات التأهيل أو التدريب، وضرورة استقطاب الكفاءات عند توظيف للمراجعين الداخليين.

٥- استكمال البنية الأساسية للحوكمة في كل مصرف (التنظيم الإداري والمهني المتكامل والذي يشتمل على وجود مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية ولجنة إدارة المخاطر إلى جانب وظيفة مراقبة الامتثال وغيرها من التكوينات الإدارية التي تعتبر من متطلبات الحوكمة).

دراسات مستقبلية مقترحة :

١- تقييم التزام المصارف العاملة في اليمن بتطبيق دليل حوكمة المصارف في الجمهورية اليمنية.

٢- دور المراجعة الداخلية في تحسين عمليات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

٣- إعادة هندسة وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات والمصارف العاملة في اليمن.

٤- الرقابة الداخلية في ظل الحوكمة — دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

THE NATIONAL UNIVERSITY
عضو إتحاد مجالات البحث العلمي العربية
عضو إتحاد جامعات العالم الإسلامي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المراجع والمصادر

- المراجع والمصادر العربية:

أولاً : البحوث والكتب:-

١- الرحيلي، عوض بن سلامة،(٢٠٠٨)، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، العدد الأول، المجلد رقم ٢٢.

٢- الزهراوي، لينا حسن،(٢٠١٣)، أثر الحوكمة على تقييم أداء صناديق الاستثمار حالة تطبيقية على السوق المالي السعودي، رسالة ماجستير، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سوريا.

٣- القاضي، حسين يوسف وآخرون،(٢٠٠٨)، التدقيق الداخلي، دمشق، منشورات جامعة دمشق.

٤- الكبسي، رضوان حسين، (٢٠١٢)، عوامل الخطر وأثرها على التخطيط لعملية المراجعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن.

٥- المرعي، نبيه توفيق،(٢٠٠٩)، دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، رسالة ماجستير، أربد، كلية الدراسات الاقتصادية، جامعة جدارا.

٦- العاني، صفاء أحمد والعزاوي، محمد عبدالله،(٢٠١٢)، التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة، بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٧- العبسي، فكري أحمد عبدالله، (٢٠١٠)، متطلبات تطبيق آليات الحوكمة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر.

٨- العمري، أحمد محمد وعبد المغني، فضل عبدالفتاح،(٢٠٠٦)، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد الثالث.

٩- الوردات، خلف عبدالله،(٢٠١٤)، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، عمان، الوراق للنشر والتوزيع.

١٠- جبران، محمد علي،(٢٠١٤)، دور المراجعة الداخلية في تطبيق الحوكمة في شركات ومؤسسات القطاع العام والمختلط، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء.

١١- جمعية المدققين الداخليين،(٢٠١٢)، دور نشاط التدقيق الداخلي في الحوكمة والمخاطر والرقابة، ترجمة جمعية المدققين الداخليين فرع الإمارات العربية المتحدة. شركة مصادر الطاقات(PRC).

١٢- حماد، طارق عبدالعال،(٢٠٠٨)، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم — المبادئ — التجارب — المتطلبات، الإسكندرية، الدار الجامعية.

١٣- سلوم، حسن عبدالكريم وجوهر، كريمة علي و عبدالكريم، شاكر،(٢٠١٢)، التدقيق الداخلي والتغيير الاستراتيجي، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٤- سويدان وأبو زريق ، (٢٠١٣)، مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٩، العدد ٣، الأردن.

١٥- عبدالصمد، عمر علي،(٢٠٠٩)، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، كلية الاقتصاد، جامعة المدية.

١٦- عبدالفتاح، عز حسن،(٢٠٠٨)" مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، جدة، خوارزم العلمية.

١٧- علي، عبدالوهاب نصر وشحاتة، السيد شحاتة،(٢٠٠٧)، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية.

١٨- عيسى، سمير كامل،(٢٠٠٨)، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات في مصر، الاسكندرية، مجلة كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

١٩- مقدم، وهيبة،(٢٠١١)، احترام ضوابط الحوكمة في المصارف سبيل لتجنب الأزمات المالية، مقالة علمية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي.

٢٠- مخلوف، أحمد محمد، (٢٠٠٧)، المراجعة الداخلية في ظل "المعايير الدولية للمراجعة الداخلية" في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

٢١- نسمان، ابراهيم اسحاق،(٢٠٠٩)، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير، غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

٢٢- هواري، معراج عبدالقادر وأمجدل، احمد عبدالحفيظ،(٢٠٠٦)، الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي في الجزائر ودورها في إرساء قواعد الشفافية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الأغواط.

٢٣- يوسف، محمد حسن،(٢٠٠٧)، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، مصر، ورقة عمل، بنك الاستثمار القومي.

ثانياً: - المنظمات والمؤسسات:-

١- نادي رجال الاعمال اليمني، ومركز المشروعات الدولية الخاصة (٢٠٠٩)،"الإطار القانوني والتنظيمي لحوكمة الشركات في الجمهورية اليمنية". (www.cg.ybc.yemen.com).

٢- البنك المركزي اليمني (٢٠١٤)،" دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية"، (www.centralbank.gov.ye/ar/). موجود أيضاً على : (www.cg.ybc.yemen.com).

٣- نادي رجال الاعمال اليمني، ومركز المشروعات الدولية الخاصة (٢٠١٠) ،" دليل حوكمة الشركات " ، (www.cg.ybc.yemen.com).

٤- نادي رجال الاعمال اليمني، ومؤسسة التمويل الدولية (٢٠١٠) ، (دليل عمل لجنة المراجعة)، (www.cg.ybc.yemen.com).

English Sources:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- Researches & Books:

1- Basel Committee on Banking Supervision,(2006),Enhancing corporate governance for banking organization, www.bis.org.

2- Sarens, ,(2008), The role of internal auditing in corporate governance qualitative and quantitative insights on the influence of organizational characteristics, PhD study, Ghent University (Belgium).

3- Stephen & Others,(2008), Internal Auditors Evaluation of Fraud Factors in Planning an Audit: The Importance of Audit Committee Quality and Management Incentives, International Journal of Auditing 12: 181—203 (2008) , University of Florida 2 No affiliation 3 Kennesaw State University, USA.

4- Zhang,(2008) corporate governance, internal control and the role of internal auditors— a survey of Chinese managers, School of Accounting, Economics and Statistics Edinburgh Napier University Business School Craiglockhart Campus Edinburgh EH11 1DJ, UK.

Organizations:

1- *www.bis.org*.

2- www.oecd.org.

3- *www.cipe.org* .

4- *www.hawkama.net*

عضو عامل في إتحاد الجامعات العربية
عضو إتحاد مجالس البحث العلمي العربية
عضو إتحاد جامعات العالم الإسلامي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner